البر و الاحسان

مجلة تعنى بالعمل الخيري تصدرها رابطة المبرات العراقية

مستقبل العمل الإنساني بين الغنى والاحتراف وقلّة التكيّف

- إسهام المشاريع الخيرية في توفير الخدمات للناس .. مجمع أُم البنين الطبي الخيري نموذجاً
- برنامج لإغاثة المراهقين
- آبار الإمارات.. الإغاثة بأسلوب «التنمية المستدامة»
- الإغاثة بالمحمول.. جمع التبرعات عبر الرسائل القصيرة
- أرامل العراق رحلة معاناة وعوز يومية
- الإسكان الرخيص.. الحل في الألواح

هل تحب عمل الخير؟

هل تسعى لتقدم شيئا، ولو قليلا، لأهلك في العراق؟

هل تجد في نفسك الكفاءة والرغبة لمساعدة الناس؟
تبرع لنا ببعض وقتك الإضافي..
ولا تنس أن أهلك في العراق بأمس الحاجة إليك..
تطوع للعمل مع رابطة المبرات العراقية، وذلك من اجل
خدمة ومساعدة وتطوير
المبرات والجمعيات الخيرية في العراق
نحن بحاجة لك ولمهاراتك وفي المجالات كافة

اتصل بنا ولا تتردد، وكن على ثقة بأننا قادرون على وضع
جهودك الطيبة في مواضعها أينما كنت
بوسعك الاتصال الآن عبر:

Tel:0208 452 5244 Fax: 0208 452 5388

news@iraqicharities.org

Unit2C, 2nd Floor, 289 Cricklewood Broad–
way, London, NW2 6NX

البر والاحسان
مجلة تعنى بالعمل الخيري

الناشر:
عبد الصاحب الشاكري

تصدر عن:
رابطة المبرات العراقية

رئيس التحرير:
محمد علي الكاتب

الاخراج والتصميم :
قسم الاعلام

المكتب الرئيس: لندن
Unit 2C, 2nd Floor 289
Criclewood Broadway
London, NW2 6NX, UK

Tel:
+44 (0) 20 8452 5244
Fax:
+44 (0) 20 8452 5388

news@iraqicharities.org
www.iraqicharities.org

مكتب بغداد:
وليد عبد الأمير علوان
wldalwan@yahoo.com

اقرأ في هذا العدد:

إسهام المشاريع الخيرية في توفير الخدمات للناس .. مجمع أُم البنين الطبي الخيري نموذجاً 9

برنامج لإغاثة المراهقين 14

الجزء الثالث: برنامج مكافحة الفساد في المنظمات غير الحكومية 20

آبار الإمارات.. الإغاثة بأسلوب «التنمية المستدامة» 26

الإغاثة بالمحمول.. جمع التبرعات عبر الرسائل القصيرة 29

أرامل العراق رحلة معاناة وعوز يومية 34

الدولة ومراكزالبحث العلمي 37

تخفض تكلفة البناء بمعدلات أكثر من النصف: البيوت الخشبية.. منازل» كاجول» بمتانة تفوق الحديد 40

الإسكان الرخيص.. الحل في الألواح 45

مستقبل العمل الإنساني بين الغنى والاحتراف وقلّة التكيّف 48

موقع الرابطة الالكتروني خير مكان للتواصل والتعارف والتنافس في مجال البر والاحسان

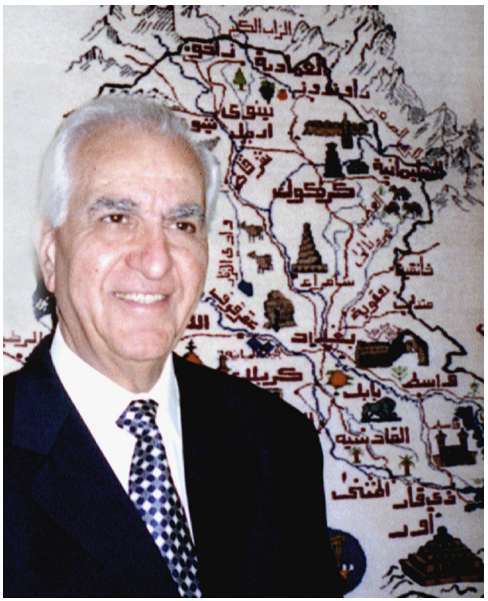

الى جميع الاخوة والاخوات رؤساء المبرات والعاملين فيها

السلام عليكم،

إسمحو لي أولاً ان أخاطبكم بصفتكم رؤساء «المبرات» هذا الاسم الذي افضله على جميع الاسماء والصفات الاخرى للمكونات الخيرية مثل: الجمعية، المؤسسة، المنظمة، الشبكة، المنتدى، الرابطة، الهيئة، دار، وغيرها من الاسماء التي أصبحت تعرف اليوم بمؤسسات المجتمع المدني (N.G.O).

ومع إحترامي الكامل لجميع المسميات التي باتت تطلق على الكيانات الخيرية فسوف نسير وإياكم ونستخدم مصطلح «المبرات» متى ما كانت الحاجة لمخاطبتكم جميعا. واعتقد ان السبب الذي يدعوني لاعتماد مصطلح» المبرات» سبب واضح لديكم لعلاقته بمعتقداتنا الاسلامية التي تؤكد على كلمة « البر» لما لها من معاني خيرية كثيرة وقد استخدمها القرآن الكريم في مواضع كثيرة كما تعلمون.

وعلى هذا الاساس انطلق لأدعوكم الى التواصل عن طريق التعارف على بعضنا البعض، لما لهذا الامر من اهمية بالغة خدمة لمبراتنا وما تهدف اليه من تقديم عطاء لا ينضب وصولا الى تحقيق العدالة الإجتماعية.

وبذلك نأمل ان نقدم ونعطي صورة زاهية عن العراق والعراقيين.

لقد تكونت «رابطة المبرات العراقية» من اجل أن تقوم بدورها، كما هو مبيّن وبشكل مفصل على موقعنا الالكتروني، في انجاز وتحقيق ما يعتبر بمثابة حلقات وصل مابين المبرات من جهة وما بين المتطوعين والمحسنين والجهات الممولة من جهة اخرى، آخذين بنظر الإعتبار الفتاوى الشرعية والتشريعات والإنظمة التي تقررها الدولة لهذا القطاع. وسوف لن ندخر جهداً في سبيل تطوير موقع الرابطة الالكتروني حتى ينال

ثقتكم، بل وثقة كل عراقي وكل إنسان مخلص. وذلك من خلال الالتزام بجميع القيم والمباديء الراقية مثل الصدق ودقة وأمانة المعلومات التي نأمل بتقديمها على الموقع فيم يخص المبرات العراقية.

ومرة اخرى نؤكد على اننا سنبذل قصارى جهدنا من اجل تحقيق المباديء النبيلة لعملنا كتعميق الصلات وبناء جسور الثقة، سواء كنا كأفراد عاملين او كنا نعمل وفق عمل مؤسسي جماعي.

لقد أدرجنا وابرزنا على صفحات رابطة المبرات الكثير من المبرات، وأخذنا كل ما كان بمقدورنا التعرف عليه، وعملنا من ثم لاخراجه بهذه الحلة الجديدة التي ظهرت على صفحات موقعنا الذي اصبح يزخر ويتلألا بمواقع المبرات العراقية، في عالم يزدحم بملايين المواقع الالكترونية.

لكننا وفي خضم هذا التزاحم في عالم المواقع الالكترونية، استطعنا ان نثبت خطوات كبيرة ولله الحمد وبدأنا نستجلب الزائرين الذين نأمل ان يستفيدوا من هذا الموقع ومن ثم ليفيدوا غيرهم ان شاء الله تعالى.

اما الذين لم يوفقو في تاسيس موقع الكتروني لمبراتهم لحد الان فاقول مرحباً بكم وان لكم موقعا في قلوبنا قبل ان نفتح لكم موقعا على صفحات الانترنيت.

احبتنا الكرام. لقد آلت رابطة المبرات العراقية على نفسها فتح صفحة(موقع الكتروني) لكل مبرة من المبرات، وذلك ضمن موقع الرابطة، وكل ما نريده ونسعى اليه هو ان يتحرك القائمون على المبرات من اجل العمل لادخال البيانات والمعلومات المطلوبة عن مبراتهم داخل هذه الصفحات المخصصة لهم.

والامر سيكون اشبه بنادي او مركز يجمع الرياضيين او سوق للصاغة يجمع بائعي المصوغات الذهبية أو سوق النساجين، وغيرهم من اصحاب الحرف الاخرى التي املت الضرورة تجمعهم وتمركزهم في مكان واحد.

وفي نهاية هذا المقال احب التأكيد على حاجتنا لمزيد من التعارف، والتعريف بانفسنا، وذلك لاجل خلق مزيد من التنافس، والتعاون فيما بيننا.

هذا وان زيارة موقعنا الالكتروني وبشكل مستمر يعد منكم خطوة هامة في مجال التعرف علينا وعلى ما هو موجود من نشاطات وابداعات لمبرات اخرى.

آملين بذلك ان تعم الفائدة وينتشر الخير في كل مكان، كما نأمل ان يأخذ هذا القطاع الإنساني والعلمي والأبداعي، مكانه في نفوسنا.

بمشاركة ممثلين عن نحو 70 منظمة إنسانية وخيرية من 35 دولة: دعوات لتنسيق جهود الاغاثة الاسلامية

الدوحة– شدد المشاركون في «المؤتمر الثالث للمنظمات الإنسانية بالدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي» على ضرورة إقرار آليات فاعلة لتنسيق وتعزيز الجهود بين المنظمات الإنسانية الإسلامية لمواجهة الكوارث والأزمات الإنسانية التي تشهدها العديد من المناطق في العالم الإسلامي.

جاء هذا خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي انطلقت فعالياته الأحد 7-3-2010 بالعاصمة القطرية الدوحة وتنظمه منظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع جمعية قطر الخيرية تحت شعار «معا من أجل تضامن فعال»، وذلك بمشاركة ممثلين عن

نحو 70 منظمة إنسانية وخيرية من 35 دولة.

ويركز المؤتمر على محورين أساسيين، يتعلق الأول بالتعاون بين المنظمات الإنسانية في مجال التأهب والاستجابة للكوارث في العالم الإسلامي، فيما يتعلق المحور الثاني بتعزيز التعاون بين المنظمات الإنسانية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

واعتبر الدكتور خالد بن محمد العطية، وزير الدولة للتعاون الدولي بقطر، في كلمته الافتتاحية بالمؤتمر أن: «المعضلات الإنسانية والتنموية التي تعانيها منطقتنا كالكوارث والأزمات إلى جانب الأوضاع الإنسانية المحزنة الناجمة عن الحصار الجائر المسلط على شعبنا في غزة والتدهور البيئي ومشاكل الفقر تتطلب منا مزيدا من المقاربات الشاملة لحلها وتضافرا في الجهود من أجل التنسيق والتكامل فيما بينها».

«الطريق الصحيح»

وشدد على أن التنسيق بين منظمات المجتمع المدني ومنظمة المؤتمر الإسلامي «الطريق الصحيح والأمل في مواجهة هذه التحديات».

وفي السياق ذاته أعرب العطية عن تأييد قطر للمبادرة التي يتبناها المؤتمر (بشأن تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني ومنظمة المؤتمر الإسلامي)، مشيرا إلى أن بلاده «نادت مرارا بمنظومة إنسانية إقليمية تكون ركائزها شراكة مبنية على ثقة متبادلة، تمهد المجال لشراكة حقيقية مع منظمات المجتمع المدني لضمان إسهامه في السياسات والإستراتيجيات والخطط التنفيذية في المجال الإنساني والتنموي».

بدوره اعتبر السفير عطاء المنان بخيت، الأمين العام المساعد للشئون الإنسانية بمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن التحديات التي يواجهها العالم الإسلامي فى المجال الإنسانى والتنموى و»الآخذة فى الازدياد» تستلزم ضرورة التنسيق بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

«جسر الفجوة»

وتابع: «من أجل ذلك فإننا نسعى إلى جسر الفجوة القائمة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وتوحيد جهودها وتنسيق الأدوار فيما بينها حتى نتمكن سويا من مواجهة التحديات الإنسانية والتنموية التى تهدد دولنا ومجتمعاتنا».

وأشار إلى أن «منظمة المؤتمر الإسلامى تسعى وفق رؤية واضحة وسياسات مدروسة إلى مساعدة هذه المنظمات في مجال بناء القدرات والتوثيق وتطوير العلاقات البينية وإحكام نظم الرقابة المالية بما يعطيها قوة تنافسية أكبر، ويجعلها أكثر استعدادا في ميدان العمل الإنساني بمجالاته المختلفة».

وبين أنه من أجل تحقيق هذا الهدف «فقد تضمن برنامج هذا المؤتمر قضايا إدارية وتنظيمية وفكرية مهمة على رأسها مدونة ميثاق الشرف الإنساني، وتكوين مكتب المنظمات الإنسانية داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، والتنسيق الميداني في مواجهة الكوارث وتقاسم التجارب الناجحة؛ مما يجعل من هذا المؤتمر معلما بارزا في مسيرتنا الإنسانية المشتركة».

واتفق عبد الله حسين النعمة، نائب رئيس مجلس إدارة قطر الخيرية العضو المنتدب، في كلمته مع الآراء السابقة في أهمية الحاجة للتنسيق بين المنظمات الإنسانية في ظل «ما تعانيه بعض الدول الإسلامية من أزمات إنسانية مزمنة أو شبه مزمنة بسبب كوارث وحروب ما تزال ترزح تحت وطأة تأثيراتها الخطيرة».

وعلى الصعيد ذاته بين النعمة أن هذه التحديات تملي علينا جميعا، سواء على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي أو المنظمات الإنسانية بالدول الأعضاء

بالمنظمة، أن نكون في هذا الملتقى على مستوى المسئولية التي أنيطت في أعناقنا، وأن نسعى إلى بذل الجهود واستفراغ الطاقات للخروج بآليات عملية تتوج ما تم بحثه وتداوله في المؤتمرين السابقين: الأول في السنغال عام 2008 والثاني في ليبيا عام 2009.

وأضاف أن تلك الآليات تتعلق بالشراكة في مجالات مواجهة التأهب والاستجابة للكوارث والإسهام الفاعل في التنمية المستدامة للمجتمعات الإنسانية.

آليات تفعيل الشراكة

وأعرب النعمة عن أمله أن يتم خلال المؤتمر إقرار عدد من الآليات الخاصة بتفعيل هذه الشراكة، أولها «آليات في مجالات التعاون والتنسيق بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإنسانية بالدول الأعضاء بالمنظمة من جهة وبين المنظمات الإنسانية بعضها البعض من جهة أخرى».

وأشار إلى أن هذا «من شأنه تعزيز الجوانب التنظيمية والتأطيرية الخاصة بالاستجابة للكوارث في هذه الدول باعتبار أن ذلك يأتي استجابة لقول الله سبحانه (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبرِّ وَالتَّقْوَى)، وتحقيقا لمصلحة مشتركة لهذه الأطراف جميعا».

وتابع: « ثانيا: آليات التعاون المشترك بين المنظمات الإنسانية في الاستجابة

للكوارث على مستوى الميدان، خصوصا في الدول الأشد احتياجا للتدخل الإغاثي، على اعتبار أن الشراكة الفعلية بين هذه الأطراف في مجال تنفيذ البرامج والمشاريع من شأنها أن توثق عرى التعاون المشترك بين هذه المنظمات، وتسهل فتح الأبواب أمامها بشكل عام».

وفي هذا الصدد أعرب عن أمله «أن يتم تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات من خلال ورش العمل، والخروج بآلية عمل مشتركة وفعالة من شأنها أن تعزز تعاوننا في تقديم الخدمات للمستحقين في هذه البلدان».

7 جلسات

ويهدف المؤتمر -الذي يعقد على مدار يومين وعبر سبع جلسات- إلى إقرار آليات العمل الإنساني المشترك تعزيزا للتعاون في البرامج الإنسانية في المناطق الساخنة المنكوبة في العالم الإسلامي.

ويسلط الضوء على واقع الكوارث في العالم الإسلامي وطرق التصدي لها من جهة المنظمات الإنسانية في الدول الأعضاء بالمنظمة، وبحث سبل التعاون بين هذه المنظمات في حالة وقوع كوارث (كالحصار الذي يعانيه قطاع غزة).

ويتزامن المؤتمر مع انعقاد ورش عمل متخصصة تبحث الوضع الإنساني في الدول الإسلامية الأكثر تعرضا للكوارث، وسيتم خلالها التشاور حول ترشيد الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في الدول الأكثر احتياجا مثل السودان، والصومال، والنيجر، والعراق، واليمن، وأفغانستان، وباكستان.

وكان المؤتمر الأول للمنظمات الإنسانية بدول منظمة المؤتمر الإسلامي قد عقد في مارس 2008 بالعاصمة السنغالية دكار، وذلك قبيل انعقاد القمة الإسلامية، كما عقد المؤتمر الثاني بطرابلس في أبريل 2009.

احمد عبد السلام- اسلام اون لاين.نت

إسهام المشاريع الخيرية في توفير الخدمات للناس
.. مجمع أم البنين الطبي الخيري نموذجاً

الهدى - كربلاء المقدسة

تتميز مدينة كربلاء المقدسة بكثافة التوافد عليها من زوار مرقد الامام الحسين واخيه ابي الفضل العباس عليهما السلام، كما ان عدد نفوسها يتزايد بشكل كبير ليصل اليوم بحسب بعض المسؤولين الرسميين في المحافظة الى نحو مليون ونصف المليون نسمة، فضلا عن اعداد كبيرة من المهجرين القاطنين فيها.

وهناك عدد من المناسبات المعروفة على مدار العام والتي يحيي فيها الناس شعائرهم الدينية, حيث تستقبل كربلاء المقدسة الملايين خلال ايام قلائل، الامر الذي يتطلب توفير قدر عظيم من الخـدمات (كما ونوعا)، ومن بينها الخدمات الصحية.

وباتت كربلاء المقدسة، كما غيرها من محافظات البلاد، بحاجة متزايدة الى

المؤسسات الصحية من مستشفيات ومراكز صحية وغيرها، لتلبية حاجات الناس وتلقيهم للعلاجات والكشوفات المختلفة، وتبرز هنا الحاجة الى تضافر الجهود في هذا السبيل، ومن ذلك الجهود الخيرية، التي تسهم في تقديم قدر من الخدمات الصحية للمواطنين، أما مجاناً لفئات معينة كالايتام والفقراء، او باسعار رمزية بسيطة تسهم في توفير جانب من رواتب الاطباء والكادر الصحي العامل في مثل هذه المؤسسات والمراكز، مايعني أن هذه الخدمات الخيرية لا تبغي وتستهدف الربح كما يشيع البعض، بل وعلى الدوام يتحمل القائمون عليها، وبجهودهم الذاتية، وتبرعات الخيرين هنا وهناك، القسط الاكبر من توفير مواردها المالية المطلوبة، سواء للبناء او توفير الاجهزة والمعدات والادوية وغير ذلك من المستلزمات.

ولتسليط الضوء على نموذج من هذه المشاريع الصحية الخيرية، وماتقدمه من خدمات للمواطنين، زار مراسل «الهدى» مجمع « أُم البنين (ع) الطبي» الخيري، في مدينة كربلاء المقدسة، حيث قدم الاستاذ احمد جواد حسن، المدير الاداري للمشروع نبذة عن عمل هذا المشروع وما يقدمه من خدمات، فقال أن هذا المشروع « وبقدر ماهو متاح من الامكانات هو «اسهام يعدّ متواضعا بالنظر الى الحاجات الفعلية والماسة، ونأمل أن يسهم مع غيره من المشاريع الخيرية، وبتضافر الجهود وتكاملها مع ماتقدمه الدولة من جهود وانجازات في القطاع الصحي، بتوفير اقصى وافضل وأكثر مايمكن من خدمات صحية للمواطنين، نظرا لما عاناه هذا القطاع بسبب عوامل وظروف كثيرة مرت علىالبلاد ليس هنا مجال تعدادها وبحثها، و المجمع هذا يقع في قلب هذه المدينة المقدسة، حيث يستطيع

الأهالي والزوار الوصول إليه بسهولة. وهو يحتوي اليوم على اقسام عمومية تخصصية مهمة، وقد تم بعون الله تعالى افتتاحه بدعم واشراف من مكتب سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد تقي المُدرّسي «دام ظله» في السابع من محرم لعام 1429 / 2008».

أقسام عدة تقدم خدمات متنوعة وضرورية

ويضيف الأخ أحمد أنه «في بداية الافتتاح تم انشاء اقسام الباطنية والاسنان والمختبر والتضميد فقط، ولكن بمرور الزمن تم استحداث اقسام اخرى فضلاً عن تطوير الاقسام السابقة وعلى فترات متقاربة خلال العام». وعن طبيعة الخدمات المقدمة قال أن « هناك عدة اقسام منها : قسم الاسنان، ويحوي اليوم على وحدتين للاسنان منفصلتين عن بعضها البعض الاولى خاصة بالذكور، و الثانية بالنساء، وقسم النسائية، وقسم الباطنية، وقسم الفحوصات القلبية، وقد تم افتتاح هذا القسم في الشهر الثامن لعام 2009 وهو عبارة عن عيادة للفحوصات القلبية ويتظمن اجهزة فحص اجهاد القلب وجهاز الايكو وجهاز التخطيط حيث كان هذا القسم من الاقسام المهمة التي تحتاجها مدينة كربلاء باعتبار انها كانت تفتقر لمثل اجهزة كهذه وبالخصوص جهاز فحص الاجهاد القلبي».

وتابع بالقول : « وهناك أيضا قسم التحليلات المرضية، وبفضل الله سبحانه وتعالى تم زيادة الاختبارات لكي يصبح المختبر اكثر شمولية في انواع التحاليل المختبرية فاليوم يحوي هذا القسم على اكثر من 35 نوع من انواع التحاليل المختبرية التي تسد حاجات المراجعين، و الأجهزة المستخدمة في أغلب التحاليل هي

أحدث الاجهزة التي قد تكون غير موجودة في اكثر المختبرات الاهلية وربما حتى الكثير من المراكز الحكومية ومن هذه الاجهزة جهاز الرفلوترون الذي يستطيع ان يعمل بحدود 25 تحليل من التحاليل الكيميائية والتي تكون بطبيعة الحال باهضة الثمن في المختبرات الاهلية الخاصة، علما ان هذا الجهاز قد تم التبرع به من قبل احد المؤمنين من اهالي كربلاء المقدسة وايضا تم الحصول على جهاز لفحص نسبة الهيموكلوبين في الدم من نفس المتبرع، وايضا يعتبر هذا الجهاز من الاجهزة المتطورة وسريعة القراءة هذا بالاضافة الى باقي التحاليل التي تشكل تقريبا 85 % من اجمالي التحاليل التي يحتاجها المراجع بشكل عام، ونشير هنا الى أن كلفة هذه التحاليل رمزية ولا تتعدى سوى التكلفة وفي اكثر الاحيان اقل من ذلك، وهكذا الامر مع الكثير من الخدمات التي نقدمها للمراجع».

ويضيف أن من الاقسام المهمة التي تم افتتاحها، هو «قسم المفاصل والكسور وتم استحداثه في نهاية عام 2009 وهو من الاقسام الضرورية للمراجعين وخصوصا ان مثل هذا القسم غير متوفر في المجمعات والمراكز الطبية الخيرية، لذا يضطر المريض الى مراجعة العيادات الخارجية الاهلية والتي تكون بطبيعة الحال باهضة الثمن، فقد تم الاتفاق مع طبيب اخصائي جراحة العظام والمفاصل وايضا لديه اختصاص جراحة عامة، و سعر باص المراجعة يقل بنسبة 80% من قيمة الباص في العيادات الخارجية..، وهناك أيضا قسم السونار، ويعدّ من الاقسام المهمة للمراجعين وبإسعار تقل كثيرا عن الاسعار التي تؤخذ في العيادات الخارجية ولكن هذا القسم متوقف الآن ونأمل ان نوفق قريبا لايجاد طبيب او طبيبة إختصاص لكي نفعل هذا القسم إن شاء الله، وفي الحقيقة الأمر متعلق بمسألة الراتب العالي جدا الذي يطلبه المختصون في هذا الجانب». وقسم التضميد، « و يتم فيه التضميد بشكله الاشمل، من تضميد الجروح وخياطة بعضها وعلاج الحروق وتعقيمها وبناء الكسور البسيطة ووضع

المغذي للمرضى الذين يعانون من الضعف، وهبوط ضغط الدم، وزرق الابر وقياس الضغط، وتم تطوير هذا القسم حيث اضيفت اجهزة تبخير والتي تفيد الاطفال الذين يعانون من حساسية القصبات والربو القصبي حيث يسهل عملية التنفس وايضا يستفيد منه للكبار في موسم الغبار والعواصف الرملية وايضا يحوي على قسم انعاش القلب بالكهرباء وايضا جهاز الاوكسجين لحالات الطوارئ».

وعن قسم الصيدلية، قال أنه «يعدّ من الاقسام المهمة ولكنه في الحقيقة يشكل عبئا كبيرا، لان جميع الاقسام الموجودة في المجمع تعتمد عليه، وان الدواء يعطى. ويضيف أن « الاقسام التخصصية تتطلب أدوية اكثر تكلفة من الاقسام الاخرى ويتم الحصول على الادوية عن طريق شرائها من المذاخر الاهلية وبأسعار تجارية».

آمال وطموحات لتوفير اجهزة وعلاجات متطورة

ويؤكد المدير الاداري للمشروع، أن « من ضمن الانجازات التي تمت خلال العام المنصرم، توفير علاجات نادرة وغير متوفرة ويحتاجها المريض, حيث تم بتوفير فيالات (دسفرال) وهذا النوع من العلاج مهم للمرضى الذين يعانون من الثلاسيميا حيث كانت غير متوفره بشكل كاف حينها في مستشفى الاطفال، وتم بتوفير 1500 فيالة وتم توزيعها على المرضى حسب الاحتياج، كما تم الاتفاق مع اطباء اخصائيين وباختصاصات مهمة والتي يصعب على المجمع توفيرها بحيث يكون المستفيد الاول والاخير هو المريض وذلك عن طريق تحويل المريض الى هؤلاء الاطباء من مجمعنا ويتم علاجهم مجانا بشرط ان يحملوا ورقة خاصة من مجمع ام البنين، ومن هذه الاختصاصات اختصاص الامراض النفسية والمجاري البولية والقلبية والمفراس والجملة العصبية أيضاً، ونسعى الى أن يتم الاتفاق مع اكثر الاختصاصات بإذن الله تعالى وتوفيقه «. ويقول .. إننا نعمل ونتطلع الى ايجاد مختبر صناعة الاسنان، ولدينا الآن أحدث الأجهزة لهذا الغرض.

كما نتطلع إلى شراء معدات وأجهزة جديدة لمختبر التحليلات تمكننا من إجراء تحاليل إضافية ومهمة مثل فحص صورة الدم (Blood Picture) وتحاليل القلب مثل (B.M.P) وغيرها، وفحص الهرمونات الذي يتطلب إلى شراء جهاز خاص بفحص الهرمونات وأيضا شراء بعض الاجهزة لكي نتمكن من تفعيل قسم زراعة الأوساط.

برنامج لإغاثة المراهقين

تطور الفكر التنموي الإغاثي من مجرد إعانة الفقير ماليًا إلى تأهيله وجعله إنسانًا منتجًا لا يمد يده مرة أخرى. غير أن المشكلة تبدو معقدة حينما يكون هذا الفقير «طفلاً» أو «مراهقًا» لم ينضج بعد، فكيف يتم إغاثته ليصبح مؤهلاً وقادرًا على اكتساب رزقه خاصة في المجتمعات الفقيرة؟

الإجابة من بنجلاديش الدولة المسلمة الفقيرة الواقعة جنوب آسيا، فقد صمم مكتب العاصمة «دكا» التابع لمؤسسة الإغاثة الإسلامية Islamic relief (منظمة غير حكومية مقرها الرئيسي بريطانيا) برنامجًا لتأهيل وتدريب بعض الأطفال

والمراهقين الفقراء في هذا البلد حتى يستطيعوا الحصول على عمل كريم يساعدون به أسرهم، ويساهمون في جهود التنمية الاقتصادية لوطنه.

لماذا البرنامج؟

يعيش 35.6% من سكان بنجلاديش البالغ عددهم 131 مليون نسمة تحت خط الفقر (دخل الفرد يقل عن دولار واحد يوميًا)، يضاف إلى ذلك 20% آخرون يعتبرون على حافة الفقر. وتساهم الظروف البيئية والمناخية السيئة بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية ونقص الإمكانات في زيادة أعباء هؤلاء السكان.

وتزداد حدة الفقر في القرى (76.61% من السكان يعيشون في القرى) حيث تنقص الخدمات وترتفع البطالة؛ وهو ما يضطر الكثير من السكان إلى النزوح إلى المدن للبحث عن فرص العمل، وقد أدى ذلك إلى العديد من المشكلات الناتجة عن الهجرة من القرى إلى مدن ومحافظات الأقاليم وبخاصة في العاصمة داكا.

وينتمي هؤلاء المهاجرون إلى الطبقة الفقيرة من العمالة اليومية ذات المهارات المحدودة، وضحايا الكوارث الطبيعية والباحثين عن أي عمل مقابل ما يسدون به رمقهم. كما أنهم يتواجدون في الأماكن المعزولة من المدن في حالة غير إنسانية حيث يتجمعون في عشوائيات، ويبنون بيوتهم من البامبو وقطع الأخشاب وبقايا أكياس البلاستيك، تحت ظروف سيئة مجردين حتى من الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف والخدمة الصحية (37 مليون نسمة تقريبًا يعيشون في هذه العشوائيا).

ولأنهم لا يحصلون إلا على النزر القليل مقابل أعمالهم اليومية هنا أو هناك فإن حالة الفقر ونقص الإمكانيات لا تسمح لهولاء المهاجرين بإلحاق أبنائهم بالتعليم، فيبدأ الأطفال والمراهقون في سن مبكرة في مساعدة الأسرة والإسهام في زيادة دخلها.

وهؤلاء الأطفال لم يحصلوا على التعليم الذي يسمح لهم بالالتحاق بعمل كريم، ولم يتلقوا التدريب الذي يمكنهم من أداء حرفة معينة تدر لهم دخلاً مرضيًا؛ ولذلك يتعرضون إلى الاستغلال ويعملون تحت ظروف سيئة للغاية، ويؤدون عملاً بدنيًا شاقًا بمقابل ضئيل للغاية، بل وأحيانًا بدون أجر على الإطلاق.

كما ينشأ هؤلاء الأطفال في بيئة غير سليمة ويتعرضون إلى ظروف اجتماعية ونفسية عنيفة تجعلهم غير قادرين على أداء دور بناء والمساهمة في تنمية

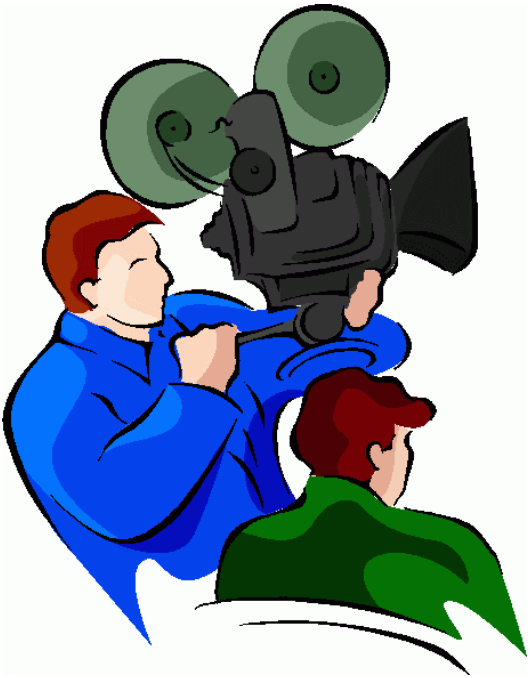

المجتمع، ويتحولون في غالب الأحيان إلى عناصر غير سوية تخل بالنظام وتعيق جهود التنمية، كما أنهم ينغمسون وأسرهم في دائرة مغلقة من الفقر لا يستطيعون الخلاص منها؛ وهو ما يزيد الشعور بالإحباط ويؤدي إلى المزيد من التوتر والخلل الاجتماعي.

لقد شعرت منظمة الإغاثة الإسلامية -وهي مؤسسة تنموية دولية مقرها بريطانيا ولها فرع في بنجلاديش- بحجم هذه المشكلة، وقررت أن تساهم في إيجاد حل أو مخرج لهؤلاء الأطفال والمراهقين الشباب من خلال برنامج لتأهيلهم حتى يكونوا قادرين على أداء أي حرفة بمهارة تسمح لهم بإيجاد وظيفة في سوق العمل.

أهداف البرنامج والمستفيدون

قام البرنامج بإنشاء مراكز للتدريب المهني (أربعة في الوقت الحالي في العاصمة دكا)، تقوم على العناية بهؤلاء الأطفال ووضع لنفسه أهدافًا أبرزها:

- دعم الفقراء من الأطفال والمراهقين وتنمية قدراتهم لجعلهم قادرين على الكسب وتحسين حالتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- تدريب المستفيدين من البرنامج حرفيًا وتوفير فرص عمل لهم بعد التخرج.
- محو أمية المستفيدين من البرنامج وتعليمهم القراءة والكتابة والحساب حتى مستوى الصف الثالث.

أما المستفيدون من المشروع فهم:

- برنامج التدريب المهني: المراهقون من سن 12 سنة وحتى 20 سنة.
- برنامج محو الأمية: طلاب برنامج التدريب المهني، بالإضافة إلى باقي الفئات من الفقراء.

وقد واجه مصممو المشروع عدة مشكلات أهمها:

-1 أن هذه الشريحة لا يمكنها ترك عملها والتفرغ ولو حتى بغرض التدريب المهني أو خلافه.
-2 أن فترة التدريب قد تكون طويلة بما لا يسمح لهم بالعمل ويحرمهم من مصادر دخل، هم وأسرهم في أمس الحاجة إليه.
-3 أن هؤلاء النشء غير قادرين على المنافسة في سوق العمل والوظيفة غير مضمونة حتى بعد الحصول على التدريب.
-4 الشريحة المستفيدة من المشروع تعيش في العشوائيات على أطراف المدينة والموزعة في عدة مناطق مختلفة بعيدة عن بعضها البعض، والانتقالات تعتبر مكلفة بالنسبة لهؤلاء الفقراء (وخصوصًا الفتيات)؛ وهو ما يعني ضرورة اختيار أماكن التدريب بعناية.

محاور البرنامج

وبناء على هذه المعطيات صُمم المشروع ليلبي حاجة هذه الشريحة من الفقراء واضعًا في الاعتبار المشكلات السابق ذكرها، ووضع البرنامج التدريبي كالتالي:
-1 تم إنشاء أربعة مراكز في أماكن مختلفة من العاصمة دكا، بحيث تكون على مسافة عدة أقدام من أماكن تجمع العشوائيات؛ وهو ما يوفر المال والجهد ويشجع الفتيات على الالتحاق ببرنامج التدريب.
-2 صمم برنامج التدريب بحيث لا يتعارض مع رغبة المستفيد في العمل حيث تكون فترة التدريب للحرفة الواحدة ثلاث ساعات ونصف الساعة في اليوم الواحد، وعلى نوبتين بحيث تبدأ الأولى في الثامنة والنصف صباحًا وتنتهي في الثانية عشرة ظهرًا، ثم تبدأ الثانية في الثانية عشرة والنصف وتنتهي في الرابعة عصرًا، وبهذا يستطيع المتدرب أن يلتحق بإحدى النوبتين ثم يخرج للعمل بعدها أو قبلها حسبما يحب.

-3 تم اختيار 12 حرفة للتدريب، وروعي في اختيارها (حسبما يوضح الجدول) أن تكون مطلوبة بصورة دائمة

في سوق العمل في بنجلاديش، وأن يكون توزيع الحرف على مراكز التدريب مرتبطًا بنوعية الحرف المتواجدة في سوق العمل المجاورة للمركز والمناطق المجاورة له.

-4 أضاف المشروع بعدًا جديدًا، وذلك بربط مراكز التدريب بسوق العمل المجاورة، وبحث حاجات السوق، وتكوين لجان تنسيقية في كل منطقة بين المشروع وأصحاب الأعمال لإعلامهم بتطورات البرنامج التدريبي والمهارات المتاحة للمتخرجين من المشروع بهدف إيجاد فرص عمل لهؤلاء المتخرجين، ومساعدتهم على بدء حياة جديدة.

-5 روعي في مدة التدريب ألا تكون طويلة (ستة أشهر على الأكثر) حتى يكون المتدرب بعدها قادرًا على الكسب وفي مدة قصيرة نسبيًا.

-6 بعدٌ آخر مميز أضيف للبرنامج وهو البعد الإنتاجي، فخلال فترة التدريب يكون المتدربون قادرين على إنتاج منتجات مختلفة يقوم المشروع بتسويقها بغرض الترويج لأعمالهم، وأيضًا فإن عائد هذه المنتجات يدر دخلاً على أصحابها خلال فترة التدريب.

-7 قامت المراكز بفتح قنوات اتصال مع المجتمع المحيط بالمركز والتوعية بأعمال وأنشطة المراكز، وكذلك عرض خدمات المركز على المجتمع والمناطق المحيطة به (كأعمال الكهرباء والسباكة والدهان والخياطة وإصلاح السيارات وكذلك أعمال الكمبيوتر من كتابة الرسائل والتجليد والتصميم والطباعة، وبعض خدمات الرعاية الصحية الأولية)، بهدف استكمال تدريب المستفيدين من المشروع وتعريضهم لخبرة العمل على أرض الواقع والتعامل مع الجمهور. وفي الوقت

نفسه فإن هذه الأعمال تدر عليهم دخلاً مباشرًا يحثهم على استكمال التدريب والتفاعل مع الوضع الجديد الذي منحه فرصًا أفضل للكسب.

-8 يقوم المشروع أيضًا -بالإضافة إلى إيجاد فرص عمل للمتخرجين عند أصحاب الأعمال- بدعم الطلاب المتخرجين وتوفير فرص عمل لهم، وذلك عن طريق إنشاء وحدات إنتاجية صغيرة يعمل فيها الطالب مباشرة بعد التخرج بحيث تدر له دخلاً ويتعلم من خلالها أساليب التسويق وإدارة المشاريع التجارية.

كما يقوم المشروع بمنح قروض حسنة للمتخرج في هيئة أدوات وعدد تمكنه من بدء مشروعه الخاص مباشرة بعد التخرج، ثم يقوم بتسديد القرض من دخله من المشروع.

وقبل كل ذلك يقوم قسم دعم المشروعات الإنتاجية بالبرنامج بتدريب المتخرجين على كيفية بدء وإدارة مشروعاتهم الخاصة، ومساعدتهم على وضع التصورات الخاصة بنوعية المشروع الخاص بكل متدرب حسب نوعية الحرفة التي تدرب عليها وقدرته المادية، وكيف يخطط لتنمية مشروعه على المدى البعيد.

وقد لاقى المشروع استحسانًا وترحيبًا من الحكومة والمنظمات الدولية والهيئات التعليمية لما يقدمه من طرح لحل المشكلات الاقتصادية لهذه الفئة، وإنشاء أفراد قادرين على الكسب والمساهمة في النهضة الاقتصادية لبلادهم.

ويقدم المشروع نموذجًا يمكن أن يحتذى في باقي الدول النامية التي تعاني من المشكلات نفسها تقريبًا، وتستطيع المنظمات غير الحكومية العاملة في تلك البلدان من خلال المشروع أن تقدم خدمة وإضافة جديدة للمجتمع، والمساهمة في حل مشكلة البطالة بل وإمداد سوق العمل بعناصر مدربة ما زال السوق في حاجة إليها ويقل تواجدها.

والإغاثة الإسلامية على استعداد لتقديم العون وتبادل الخبرات والمشورة فيما يخص البرنامج ودراسة المشروع من خلال موقعها على الإنترنت: www. islamic-relief.com

أو مراسلة مكتب بنجلاديش على البريد الإلكتروني:

irbangla@bol-online.com

د. احمد طوسون- اسلام اون لاين.نت

مدير مكتب بنجلاديش التابع للجنة الإغاثة الإسلامية.

الجزء الثالث: برنامج مكافحة الفساد في المنظمات غير الحكومية

سادساً: التدريب على مكافحة الفساد

يجب ان يشتمل تدريب العاملين والمتطوعين والموظفين في المنظمة على المواضيع التالية:

أنواع الفساد (الرشوة على سبيل المثال، والغش)،

- **الأسباب الموجبة لتجنب الفساد،**
- **والقوانين المعمول بها والعقوبات المعينة لجرائم الفساد في كل من سلطة المنظمة في الداخل والولاية القضائية حيث تجري الأعمال،**
- **برنامج المنظمة لمكافحة الفساد،**
- **إجراءات المنظمة فيما يخص التبرعات والهبات، والضيافة،**
- **سياسة المنظمة بشأن تيسير الدفعات،**
- **أمثلة مفصلة عن نماذج من السلوك الذي من شأنه أن يشكّل خرقاً للقانون أو لبرنامج المنظمة لمكافحة الفساد،**
- **دليل بشأن «الاشارات الحمراء» التي من شأنها أن تنبه الموظف عن السلوك الفاسد على الارجح،**
- **توجيهات بشأن ما ينبغي فعله عند مواجهة الفساد**
- **اجراءات المنظمة لتقديم التقارير بالنسبة للموظفين،**
- **الاجراءت التحقيقية والتأديبية للمنظمة.**

وينبغي توفير التدريب على أساس منتظم، على سبيل المثال، من خلال ورش العمل المزودة بالمواد المكتوبة. وينبغي حضور عضو من الموظفين ممن له القدرة على تقديم المشورة بشأن قضايا الفساد المحتملة التي تنشأ أثناء سير أعمال المنظمة.

سابعاً: شروط التوظيف:
التوصيات التالية تخص أي مسؤول أو موظف من الذين ربما يكونون عرضة للفساد، في سياق عملهم.
قبل الدخول في عقد وظيفي:
• ينبغي على صاحب العمل المفترض أن يقوم بالتحري والسؤال لتقرير سلامة الموظفين المحتملين، بما في ذلك التحقيقات المتعلقة بأي تحقيق جنائي أو سجلات بهذا الشأن، على سمعة أرباب العمل السابقين، وعمليات الفساد المشتبه بها في الوظيفة السابقة.
• وينبغي على الموظف المفترض الحصول على الإستفسارات المتعلقة بأي تحقيق جنائي أو اي إدانة، أو اشتباه في التورط بنشاط فاسد لأرباب العمل المفترضين.
يجب أن يتضمن عقد العمل الأحكام التالية:
1. تعريف الفساد: وهذا ينبغي أن يشمل الرشوة والإبتزاز والاحتيال والخداع والتواطؤ وإساءة استخدام السلطة والاختلاس والمتاجرة بالنفوذ، وغسل الأموال وما شابهها من النشاطات الإجرامية.
2. تعهدات من الموظف:على الموظف أن يقدم التعهدات على أنه أثناء العمل:
أ- عليه أن يتخذ كافة الخطوات المعقولة بعدم تورطه في أي فساد،
ب- أنه سيمتثل لقواعد صاحب العمل فيما يتعلق بمكافحة الفساد والصادرة من وقت لآخر.
3. تعهدات من صاحب العمل: وعلى رب العمل أن يقدم التعهدات على ما يلي:
أ- أنه سوف يتخذ كافة الخطوات المعقولة بعدم التورط في أي فساد،
ب- أنه سوف لن يطلب من الموظف القيام بأي نشاط فاسد نيابة عن صاحب العمل،
ج-أنه سوف يقوم بوضع إجراءات داخلية للإبلاغ عن الفساد وإن الموظف

سيحصل على التسهيلات والحماية المنصوص عليها في هذا الإجراء. نسخة من هذا الإجراء يجب أن ترفق مع عقد عمل الموظف،

د- وأنه سوف يتخذ كافة الخطوات المعقولة لمساعدة الموظف من كونه موضوعاً للإبتزاز أو الملاحقة غير المشروعة المتعلقة بالفساد في أثناء وظيفته أو نتيجة لحالته.

4. الأجرة: دفع أجور منخفضة بصورة غير معقولة للموظف يمكن أن يؤدي إلى الفساد عن طريق تكملة الدخل المنخفض. وبالتالي، يجب أن ينص العقد على دفع أجور معقولة للموظف على فترات زمنية معقولة ومحددة.

5. مكافآت الأداء: بعض أنواع مكافآت الأداء يمكن أن يشجع على الفساد. على سبيل المثال، ترتيب مكافأة متصلة بفوز عقد أو عدد أو قيمة العقود التي وضعت قد يشجع الموظف على دفع رشاوى للفوز بعقود أو يغض الطرف عن الفساد فيما يتعلق بالعقود الموضوعة. وبالتالي، إذا كان صاحب العمل يرغب في تقديم مكافآت أو حوافز تتصل بالأداء فعليه بما يلي:

أ- ينبغي على صاحب العمل تجنب أو التعامل بعناية مع الترتيبات التي يمكن أن تشجع الموظف على الإنخراط في الأنشطة الفاسدة بغية تعزيز الحصول على مكافأة أو حافز،

ب- على رب العمل إدخال حوافز تكافئ الموظف على النشاط الأخلاقي مثل تجنب العقود الفاسدة.

6. الإنهاء: ينبغي أن يكون هناك توفير لخيار إنهاء العقد في الحالات التالية:

أ- يجب أن يكون لصاحب العمل خياراً لإنهاء العقد إذا كان الموظف أدين بتهمة الفساد،

ب- يجب أن يكون للموظف خياراً لإنهاء العقد إذا كان رب العمل هو الذي قد أدين بتهمة الفساد.

7. التعويض: يجب أن يكون هناك حق لكل من صاحب العمل والموظف في الحصول على تعويض عن خسائر أو أضرار نتيجة للفساد من جانب الطرف الآخر.

ثامناً: أدوات مكافحة الفساد

الإبلاغ عن الفساد

وجـود نظام إبـلاغ صحيح يعتبر لازماً لتمكين المنظمة من أجـل مـنـع وكشف الفساد، أنه سيعمل عـلـى تـزويـد الموظفين والعاملين ببعض التأكيدات التي تؤكد على أن المنظمة تعتزم تنفيذ سياستها فيما يتعلق ببرنامج مكافحة الفساد على النحو الصحيح. ويمكن أن يكون هذا النظام داخلياً، أو قد يكون تعاقد خاص مع أختصاصي ليرفع التقارير عن المنظمة. وإن نظام الإبلاغ هذا ينبغي أن يشكل جزءاً من برنامج المنظمة لمكافحة الفساد.

ملامح نظام الابلاغ عن الفساد

أ- إجراءات الإبلاغ ينبغي أن تكون متاحة وسهلة المنال لجميع الموظفين.

ب- وينبغي أن يتم إبلاغ جميع الموظفين عن نظام الإبلاغ وكيفية عمله.

ج- ويجب أن يكون مطلوباً من العاملين والموظفين أن يقدموا إلى صاحب العمل وفي أقرب وقت ممكن وفي حدود المعقول تقريراً عن أي مشتبه بهم أو فاسدين حقيقيين، أو أي نشاط يمكن أن يسهل الفساد، ما لم يكن لديهم أسباب معقولة للإعتقاد بأن هذه التقارير من شأنها أن تعرض حياتهم الخاصة للخطر أو تعرض سلامة أي شخص آخر.

د- وينبغي أن يتم السماح لكتابة التقارير السرية.

ه- وينبغي أن يسمح بالإبلاغ مجهول الهوية.

و- وينبغي على المنظمة أن تستعمل جميع المساعي المعقولة للحفاظ على سرية

التقارير.

ز- ينبغي للمنظمة أن تستعمل جميع المساعي في حدود المعقول، للحفاظ على هوية أصحاب التقارير السرية.

ح- وللمنظمة أن تكشف عن هوية كاتب التقرير فقط في حال وافق على الكشف عن هويته، وتحديد لمن ستكشف الهوية بالضبط.

ط-وينبغي تعيين مسؤول كبير ليكون مسؤولاً عن تلقي ومراجعة وتقديم التقارير إلى المدير المناسب في المنظمة.

ي- وينبغي أن يتم تحديد مدير لتحمل المسؤولية النهائية عن التحقيق والتعامل مع أي تقرير، والتأكد من أن الشخص الذي قدم التقرير محمي على نحو سليم ولا يعاني من أي تمييز سيء ضده.

ك- وينبغي أن يسجل ويحتفظ بكل تقرير بشكل مكتوب من قبل المنظمة والإحتفاظ به طالما قد تكون هناك ضرورة لدعم أية إجراءات جنائية مستقبلاً.

ل- وعلى المنظمة أن تتحقق من كل تقرير وبشكل جيد.

م- وينبغي إطلاع مقدم التقرير الأصلي وبشكل مستمر بالإجراءات التي يجري إتخاذها حتى لا تمس هذه المعلومات أي تحقيق أو تعرض سلامة الموظف أو أي

شخص آخر.

ن- ويجب أن تكون هناك تسهيلات للأشخاص إذا ما أرادوا تقديم تقرير آخر إلى

مسؤول أعلى رتبة في حال شعروا بأن تقاريرهم الأولى لم يتم التعامل معها بالشكل المناسب.

س- ينبغي ألا تسمح المنظمة بأي تمييز سلبي ضد أي شخص ممن قدم التقارير بحسن نية.

ع- ينبغي على المنظمة أتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية سلامة أي شخص قدم لها تقريراً بحسن نية.

ف- وينبغي أن يطمئن الموظفون إلى أنهم لن يعانوا من أي تمييز ضار نتيجة لتقديمهم التقارير بحسن نية وبأن المنظمة سوف تتخذ كافة الخطوات المعقولة لحماية هوياتهم وسلامتهم.

ص- وينبغي أن يتضمن برنامج المنظمة لمكافحة الفساد قواعد وشروط التوظيف لموظفيها وينبغي أن تتضمن الشروط المناسبة لضمان أن ما ورد أعلاه في نظام الإبلاغ بنود يمكن تنفيذها.

وصايا إضافية لإبلاغ الجهات الممولة وأصحاب المشاريع فيما يتعلق بالمشاريع بالإضافة إلى آليات إعداد التقارير الداخلية المشار إليها أعلاه، ينبغي أن يكون للممول وصاحب المشروع آلية لتنفيذ الإبلاغ عن المشاريع التي يتشاركون فيها على النحو التالي:

1. ينبغي لهم أن يكشفوا علنا أنهم، الممول أو صاحب المشروع لمشروع معين، وبما ينص على أن أي مشارك في المشروع أو أي فرد من الجمهور قد يكتب تقريراً عن حالات الفساد الحقيقية أو المشتبه بها وبطريقة سرية لكبار مديريهم.

2. إسم وتفاصيل المدير الذي يمكن الإتصال به وتقدم التقارير له، كما ينبغي نشر إجراءات تقديم التقارير على مواقع الإنترنت الخاصة به.

3. وينبغي أن تقدم نفس الحماية والتسهيلات، المقدمة للأشخاص الذين يقدمون التقارير، على النحو الموصى به أعلاه بالنسبة للموظفين.

آبار الإمارات.. الإغاثة بأسلوب «التنمية المستدامة»

توزيع التبرعات النقدية أو العينية.. بناء مخيمات إيواء.. صرف بعض الأغطية والألبسة والأدوية للمحتاجين، هذه نماذج للأنشطة التي تقوم بها أغلب هيئات العمل الخيري والإغاثي، ومع تقديرنا لهذه الجهود، إلا أن أنشطة التنمية المستدامة تكاد تكون غائبة عن تفكيرها.. هيئة الهلال الأحمر الإماراتية أدركت هذه المشكلة واتخذت من المقولة النبوية «رُبَّ درهم سبق ألف درهم» شعارا لها، فكانت مشروعات حفر الآبار في عدد من الدول التي تعاني قلة مصادر المياه طريقها نحو تحقيق هدفها.

«وتساعد السيولة الكبيرة المتوفرة لدى هيئة الهلال الأحمر الإماراتية في حفر هذه الآبار» بحسب ما أوضح د. صالح موسى الطائي الأمين العام لهيئة الهلال الأحمر، مشيرا إلى أن عدد الآبار التي انتهت الهيئة من حفرها بلغ حتى الآن 6130 بئرا بقيمة إجمالية 40 مليون درهم (الدولار يساوي 3.67 دراهم).

وقال إن الهيئة استثمرت خبراتها وانتشارها الواسع على الصعيد الدولي لتنفيذ هذه المشروعات التي تساهم في الحد من معاناة الشرائح الضعيفة.

مشروعاتنا بكل القارات

وعن الدول التي ينفذ بها المشروع رفض الطائي الاتهام بأن الهيئة لا تعنى إلا بإفريقيا، وقال لـ»إسلام أون لاين»: «مشروعاتنا منتشرة بكل قارات العالم»، مشيرا إلى تنفيذها بدول الصومال وغانا والنيجر والهند وإندونيسيا وتشاد وتوجو وألبانيا واليمن والسودان وأفغانستان وباكستان والسنغال وتايلاند وموريتانيا.

وحول الآليات التي تتبع لتنفيذها أشار الطائي إلى وجود قسم لدى الهيئة لتنفيذ مشروعات حفر الآبار خارج الدولة، موضحا أن من مهامه تقديم دراسة حول

المشروع والميزانية المفترضة ومراحل التنفيذ، حيث يتم توفير تلك المعلومات للراغبين من أهل الخير في مساعدتنا على تنفيذه.

وأشاد في هذا الصدد بتجاوب أهل الخير ومحبي العطاء مع نشاط الهيئة، وقال: «لولاهم ما تمكنا من مواصلة التوسع في هذه المشروعات لتحقيق مزيد من

الفائدة لصالح الشرائح الإنسانية المحتاجة».

تكلفة حفر الآبار

ومن ناحيته، أوضح محمد إبراهيم الحمادي، نائب الأمين العام للشئون المالية والإدارية بالهيئة لـ»إسلام أون لاين» أن تكاليف تلك الآبار تختلف وتتنوع بحسب الدولة والموقع الذي يتم تنفيذ المشروع به، موضحا أن قيمتها في أفغانستان تبدأ من 3650 درهما، فيما تصل في اليمن إلى 400 ألف درهم.

ويتوقف السعر - كما يقول الحمادي - على نوع البئر (ارتوازي أو سطحي)، والعمر الافتراضي له، والذي تحدده طبيعة الأرض وطرق الحفر.

وعن هذه الطرق أشار أحمد الخاجة، مدير إدارة المشروعات بالهيئة، إلى اختلافها باختلاف نوعية البئر والأرض التي يتم الحفر بها، سواء كانت أراضي صخرية أو جبلية، والمعدات المتوفرة «بسيطة أو متطورة».

المتابعة المستمرة

«ولا ينتهي دور الهيئة بانتهاء عملية الحفر»، بحسب الخاجة، حيث أشار إلى أن الآبار تخضع للصيانة المستمرة حسب الخطط والبرامج التي يعدها مكتب الهيئة في المنطقة المقام بها المشروع، وتتم متابعة البئر بعد صيانته ومدى أدائه لوظيفته بكفاءة عالية، فإذا قلت كفاءته ولم تفلح معه عمليات الصيانة يتم اتخاذ قرار حفر بئر جديد.

ويحتاج ذلك وجود فنيين مقيمين بمكاتب الهيئة الخارجية، ويقول الخاجة: «هذا أمر مكلف جدا، لكنه ضروري لتحقيق هدف التنمية المستدامة الذي نسعى إليه».

ويبقى التأكيد على أن تحقيق هذا الهدف يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع الشكل التقليدي للإغاثة الذي يظهر وقت الطوارئ، فحياة الإنسان في هذه الحالة تكون أبدى من التنمية المستدامة.

بقلم - عبد الله العربي – اسلام اون لاين.نت
صحفي مصري مقيم بالإمارات ، ويمكنك التواصل معه عبر البريد الإلكتروني للنطاق namaa @iolteam.com

الإغاثة بالمحمول.. جمع التبرعات عبر الرسائل القصيرة

فور اجتياح الزلزال المدمر لهاييتي في 12 يناير 2010 وحتى اليوم انطلقت آلاف الأصوات من المسئولين الحكوميين ومؤسسات الإغاثة والنشطاء ومستخدمي مواقع الشبكات الاجتماعية والمتطوعين تحث الآخرين على تقديم المساعدات الإنسانية والتبرعات المالية والعينية للناجين من الزلزال المدمر، إلا أن الشيء الجديد بخصوص هذه الحملات هو استخدام رسائل المحمول النصية لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه الحملات.

فقد وقفت رسائل المحمول جنبا إلى جنب مع وسائل أخرى كالمواقع الإلكترونية والاتصالات الهاتفية والنداءات المباشرة كوسائط للتبرع بعد وقوع الكارثة مباشرة، حيث تعاون الصليب الأحمر الأمريكي مع مؤسسة MGive لإعداد برنامج لإرسال الرسائل النصية عبر المحمول لجمع التبرعات، من خلال تخصيص رقم يرسل إليه المتبرع رسالة نصية وتبلغ قيمة التبرع للرسالة الواحدة من 5 إلى 10 دولارات وأسفرت الحملة عن حث أكثر من مليون أمريكي على التبرع بما يزيد على 26 مليون دولار في غضون تسعة أيام من وقوع الكارثة.

وحول هذا الدور الإيجابي للإغاثة عبر المحمول صدر تقرير لقياس فعالية

الرسائل النصية في عمليات الإغاثة وجمع التبرعات، وفي الجهود التطوعية بعنوان «Nonprofit Text Messaging Benchmarks 2010» والذي قام بإعداده باحثون من مؤسسة موبايل أكتيف الرائدة في مجال تبادل المعلومات حول تكنولوجيا الاتصال المحمولة والمتنقلة ودورها في العمل الاجتماعي والتنموي، بالتعاون مع مؤسسة M+R للخدمات الإستراتيجية المتخصصة في مساعدة المنظمات التطوعية على تطوير إستراتيجيات ذكية وفعالة لجمع التبرعات والتواصل الفعال مع وسائل الإعلام والجمهور وحشد المتطوعين.

المحمول في يد الجميع

ويعد هذا التقرير هو الأول من نوعه ويهدف لوضع معايير أو مقاييس تمكن المنظمات التطوعية من قياس درجة نجاحها في الاستفادة من رسائل المحمول النصية، كما يهدف إلى بيان الطرق المختلفة التي يمكن بواسطتها استخدام هذه المنظمات لرسائل المحمول النصية.

ولأن استخدام تكنولوجيا الرسائل النصية من قبل المنظمات التطوعية لا يزل نادرا نسبيا، فقد اقتصر التقرير على دراسة حالة لست منظمات غير ربحية شاركت في برامج تطوعية حيوية في الولايات المتحدة.

وكان الزلزال الذي ضرب هاييتي بمثابة نقطة تحول هامة في استخدام رسائل المحمول لجمع التبرعات، كما أظهر أن هذه الوسيلة يمكن أن تكون أداة بعيدة المدى في مجال المساعدات العاجلة، فهناك ما يقرب من 90% من الأمريكيين يمتلكون هاتفا محمولا، وأصبحت الرسائل النصية جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للمواطن الأمريكي، فهذا الجهاز الذي يحمله الفرد في يديه على مدار اليوم أصبح أداة قوية لجمع الأموال وحشد الجماهير، والرسائل النصية أصبحت أداة تواصل حيوية لتبادل

المعلومات والأخبار العاجلة، لكن في الوقت نفسه ما تزال هناك قيود على هذا الدور؛ من بينها محدودية النص الذي تتضمنه الرسالة والذي لا يزيد على 160 حرفا إضافة إلى أن هناك تكلفة لإرسال الرسالة على كل من المرسل والمستقبل.

من بين أهم المؤشرات التي أظهرها التقرير أن ما يزيد على 80% من المشاركين في التبرع عبر الرسائل النصية تمت دعوتهم عن طريق شبكة الإنترنت وباقي المشاركين جاءوا عن طريق إعلانات تليفزيونية وطرق أخرى غير الإنترنت، كما أظهر أن قوائم الرسائل النصية نمت بمعدل سنوي قدره 49,5% وهو معدل مرتفع جدا، كما بلغ معدل الاستجابة للتبرع عبر هذه الرسائل نسبة 4,7% أي ما يزيد على ستة أضعاف معدل الاستجابة عبر استخدام البريد الإلكتروني في العام الماضي.

ومعظم هذه المنظمات استخدمت في حملاتها البريد الإلكتروني جنبا إلى جنب مع الرسائل النصية، إلا أن المتطوعين يفضلون الأخيرة لإتاحتها في كل وقت وفي أي مكان، بعكس الإنترنت.

ويكفي الإشارة إلى فعالية استخدام رسائل المحمول النصية من خلال حملة «Shedd Aquarium» للتوعية بالحفاظ على المحيطات والحياة البحرية عبر إجراء مسابقة، حيث أسفرت عن نتائج مذهلة، وتبين أن 52% من المستجيبين للحملة استخدموا الرسائل النصية، مقابل 48% استخدموا مواقع الإنترنت موزعة بين ثلاثة مواقع إلكترونية لشبكات إخبارية.

من أين يأتي الأعضاء؟

أوضح التقرير أن المنظمات المشاركة وضعت برامج لاستقطاب الأعضاء عبر البريد الإلكتروني وعبر الرسائل النصية إلا أن 80% من الأعضاء انضموا من خلال الرسائل النصية حيث أدخلوا أرقام تليفوناتهم المحمولة لقاعدة بيانات المنظمة من بينهم نسبة 17% اشتركوا في خدمة الرسائل القصيرة من قنوات مباشرة غير إلكترونية، وفي كثير من الحالات استخدمت الرسائل النصية كقناة

تواصل إضافية مع الأعضاء جنبا إلى جنب مع قوائم البريد الإلكتروني وليست كقناة مستقلة.

وعلى الرغم من اعتماد كثير من المنظمات على الوسائل الإلكترونية لجذب الناس، فإن الإعلانات عبر التليفزيون أو في الشوارع قد تجدي نفعا خاصة إذا اقترنت بطرق تشجيع كجائزة رمزية، فعلى سبيل المثال في ديسمبر 2009 زاد عدد أعضاء جمعية الرفق بالحيوان الأمريكية 750 عضوا من خلال الرسائل النصية و650 عضوا من خلال البريد الإلكتروني في بضعة أيام عن طريق استخدام الشبكات الاجتماعية التي رغبت في الانضمام لقوائم الأعضاء بمسابقة يحصل الفائزون فيها على سويت شيرت مجاني من خلال رسالة نصية لرقم معين تحمل عبارة «HOODIE».

وفي نفس السياق زاد عدد أعضاء متاحف كارنيجي في بطرسبرج في يونيو 2008 بأكثر من 1300 عضو عبر الرسائل النصية، عن طريق إعلان تليفزيوني لدخول مسابقة للفوز بتذاكر لحضور معرض تيتانيك من خلال رسالة نصية تحمل عبارة «WATE».

وتعتبر مؤسسة «MGive» رائدة في مجال استخدام المحمول في التبرعات حيث بدأت أولى حملاتها في مطلع عام 2008 من خلال مبادرة «حافظ على حياة طفل» لتقديم التبرعات لشراء العقاقير اللازمة للأطفال الذي يعانون من مرض نقص المناعة HIV/AIDS في إفريقيا والدول النامية، حيث قدمت إعلانا تليفزيونيا في أحد البرامج الأمريكية الشهيرة لإرسال رسائل نصية، وكانت النتيجة مشاركة 90 ألف مشاهد في التبرع بحوالي 450 ألف دولار، فتكلفة الرسالة النصية 5 دولارات، وكانت الفئة المستهدفة لهذه الحملة هم الشباب عبر مواقع الشبكات الاجتماعية كالفيس بوك وتويتر واليوتيوب وغيرها، حيث وصل معدل التبرع إلى متبرع كل 10 ثوان دون اضطرار للتبرع عبر البطاقات الائتمانية أو عبر حساب بنكي، فكل ما في الأمر هو إرسال رسالة نصية عبر المحمول ليصل التبرع مباشرة.

أنواع الرسائل

يمكن للمنظمات استخدام الرسائل النصية في العديد من الأغراض سواء في حشد التأييد أو جمع التبرعات وقد أوضح التقرير أن هناك خمسة أنواع أساسية من

الرسائل التي استخدمتها المؤسسات الداخلة في هذه الدراسة:
-1 رسائل التمويل: المستخدمة في جمع التبرعات من خلال إتاحة الفرصة للراغب في المشاركة بإرسال رسالة نصية لرقم محدد تحمل عبارات مثل «تبرع» أو «تمويل» حيث تضاف تكلفة الرسالة لموارد المؤسسة.
-2 رسائل التأييد: والتي تستخدم في التوقيع على عريضة أو تأييد حملة معينة، من خلال إرسال رسالة نصية تحمل عبارات مثل «تأييد» أو «توقيع» فينضم المرسل لقائمة المؤيدين أو الموقعين.
-3 رسائل إخبارية: وهذه الرسائل لا تتطلب من المشتركين ردا أو إرسال رسالة أخرى، بل فقط تزود المشترك بخدمة الأخبار العاجلة ذات الصلة بعمل المؤسسة وهذه الخدمة كثيرا ما ساهمت في إحداث تعديلات تشريعية وتشجيع الناخبين على الإدلاء بأصواتهم.
-4 رسائل توجيه للإنترنت: وهذه الرسائل تطلب من المشتركين بالخدمة التوجه لزيارة موقع على شبكة الإنترنت سواء للمشاركة في استطلاع للرأي أو التعرف على أنشطة جديدة.
-5 رسائل الرد النصي: حيث يطلب من المستقبل للرسالة الرد برسالة نصية لا لجمع التبرعات أو جمع التوقيعات بل للمشاركة مثلا في اختيار شعار لحملة أو أفكار أو معلومات.
ويشير التقرير أيضا إلى أن الرسائل النصية للتمويل والتبرع عموما تضمنت نوعين، إما الرد برسالة نصية أو طلب الاتصال برقم معين، وفي كلتا الحالتين تعتبر قيمة الرسالة أو المكالمة بمثابة تبرع من المتصل أو المرسل؛ إلا أن الدراسة أوضحت أن استجابة الأفراد للرد بالرسالة النصية خلال 48 ساعة كانت الأكثر حيث بلغت 14,64% ، بينما بلغت نسبة الاستجابة بالاتصال فقط 4,67%، في الوقت الذي بلغت فيه الاستجابة بإرسال بريد إلكتروني 0,82% في عام 2009، وهو مؤشر على سهولة إرسال الرسالة النصية ومدى فعاليتها في جمع التبرعات.
هذا التقرير يفتح آفاقا جديدة لجمع التبرعات في العالم العربي للمؤسسات الإغاثية والجمعيات الخيرية والتطوعية عبر خدمة الرسائل القصيرة، فهل نغتنم الفرصة؟
امل خيري- اسلام اون لاين.نت

أرامل العراق رحلة معاناة وعوز يومية

بغداد - بتول الحسني - الصباح

يحتشدن عند أبواب مؤسسات الاعانة وكأن غيمة سوداء امطرت على رؤوسهن وصبغت ثيابهن باللون الاسود لتجعله الهوية وجواز السفر في رحلة المعاناة والعوز اليومية، التي فرضتها عليهن الظروف التي مرت بها البلاد من عمليات ارهابية وخطف وقتل على الهوية، مما أجبرهن على مفارقة الاحبة والازواج ليتحملن بدورهن همومهن وهموم اسرهن التي تركت بدون معيل او مصدر دخل

يضمن لهن حياة مستقرة وكريمة، وتلك الظروف القاهرة دفعت هذه الشريحة المظلومة في المجتمع الى طرق ابواب المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية متمثلة بدائرتي الرعاية الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للمرأة التي استحدثت منتصف العام الماضي والمؤسسات غير الحكومية المتمثلة بمنظمات المجتمع المدني والحسينيات والجوامع، غير أن متاعب المراجعة وذل السؤال وتعقيدات الروتين وضعف الانجاز شكلت معاناة جديدة تواجهها الارامل وعوائلهن ، اذ يصفن معاناتهن اليومية وهن يراجعن وزارة العمل وهي الجهة المعنية بمنحهن الرواتب والاعانات بـ»الشاقة» اذ يسكن البعض منهن في اطراف مدينة بغداد ومناطق نائية، الى جانب ان لدى اكثرهن اطفالا بأعمار مختلفة.تقول سناء حميد ام لخمسة اطفال انها فقدت زوجها في احد انفجارات بغداد «منذ اربعة اعوام وانا اراجع وزارة العمل على امل شمولي برواتب واعانات شبكة الحماية الا انه لغاية الان لم يتم شمولي على الرغم من كوني مستوفية لشروط الشمول وقمت بتقديم اكثر من طلب بهذا الصدد ولم اجد من يصغي لطلبي، مضيفة انها لا تملك مصدر دخل تعيل به اطفالها وهي تعتمد على ما تقدمه لها احدى الحسينيات من صدقات في اعالة اطفالها الى جانب ما يقدمه لها بعض الاقارب والمعارف.تشير ابتسام محمد الى ان زوجها فقد منذ اكثر من خمس سنوات في احدى دول الجوار ولم يتم العثور عليه، وهي لاتمتلك الاوراق والمستمسكات الرسمية التي تثبت فقدانه ، مما دفعها للتوجه الى وزارة العمل بعد ان نصحها بعض المعارف لكونها اماً لـ6 اطفال ولاتملك مصدر دخل او معيلاً بعد ان تخلى عنها اهلها واهل زوجها مماأضطرها لاستئجار بيت في احد احياء(الحواسم) ، وتضيف لقد دفعتني تلك الظروف الى اجبار اطفالي على ترك مقاعد الدراسة وزجهم للعمل في الشارع، الاانه لم يتم قبول طلب شمولي بحجة اني لاامتلك مايثبت ان زوجي مفقود. من جانبه اوضح مصدر مسؤول في الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابع لوزارة التخطيط العراقية لـ « الصباح» بانه لم يتم اجراء

اي احصاء للارامل في البلاد منذ عام 2007 وهي الاحصائية الوحيدة التي يمتلكها المركز وقد بلغ عدد الارامل على وفق تلك الاحصائية 899 الفاً و707

ارامل في عموم البلاد. مدير دائرة الرعاية الاجتماعية للمرأة ناهد حميد لفته بينت لـ « الصباح» أن من ضمن خطط الدائرة اعداد برامج لتدريب وتاهيل وتثقيف النساء، الان من اولوياتها توفير الرواتب والاعانات للمشمولات اللاتي تجاوزت اعدادهن 200 الف مستفيدة في بغداد والمحافظات اذ وصل عدد الارامل الى نحو 23 الف ارملة والمطلقات 15 الفاً و236 مطلقة، فيما بلغ عدد زوجات المفقودين 787 زوجة، و40 زوجة محكوم ، فضلا عن 4309 عاجزات و175 عانساً و45 يتيمة الابوبن و13 مهجورة، ماعدا المشمولات ببرنامج شبكة الحماية الاجتماعية والبالغ عددهن 59 الفاً و44 مشمولة، مشيرة الى أن الدائرة ملزمة بميزانية محددة لتسجيل المستفيدات في المحافظات لكون التسجيل قد توقف لعدم وجود تخصيصات مالية بينما ما زال مستمرا في محافظة بغداد ، ففي المحافظات تم تسجيل 27 ألف مستفيدة.

واضافت لفتة ان الدائرة وصلت الى طريق مسدود عندما تبلغت من قبل شبكة الحماية في المحافظات بان حصة المرأة في الشبكة غير موجودة ونسبة المرأة قليلة والحصة تم تخصيصها للعاجزين والعاطلين، مما ادى الى عرقلة عمل الدائرة فبدلا من ان تهتم الدائرة بتطويرادائها وتوسيع قاعدة مهامها ورسم خططها وتنفيذها بدأت تهتم بحل مشكلاتها مع مجالس المحافظات وشبكة الحماية ، موضحة بأنه تم الاتفاق على تخصيص النسبة المخصصة للعاجزين والعاطلين عن العمل الى النساء في المحافظات، ما جعل الدائرة تحصر تحركاتها في هذا المجال على اساس التخصيصات المالية اذ لانستطيع تسجيل احد دون التاكد من وجود تخصيصات مالية كافية، كما هو الحال مع فئة «العانس « وهي من الفئات المشمولة الا ان الدائرة لاتستطيع شمولها بالاعانات لعدم وجود تخصيص مالي كاف.

وكشفت مدير الدائرة عن عدم تفاؤلها بميزانية العام الحالي كونها لم تراع رفع سقف الاعانة او شمول كل فئات النساء المتضررات ففي حال شمول جميع هذه الفئات سيصل عددهن الى نحو 500الف اسرة ، الان الميزانية لاتسمح بشمول اكثر من 300الف مستفيدة

الدولة ومراكزالبحث العلمي

ان مراكز الابحاث في العراق اعلى نسبة في العالم العربي وبالاخص في الحاضنات الجامعية , ولكنها مازالت تعاني من القطيعة شبه التامة بين القرار الحكومي ومؤسسات الدولة الاخرى وحيث ان مراكز الابحاث والاستشارات تزخر برصيد علمي ومعرفي ثر وشخصيات علمية مرموقة. ومن خلال نظرة موضوعية لاسباب الخلل نستطيع ايجاد الطرق والوسائل المناسبة لجعل المراكز البحثية تتوسط العلاقة بين متخذ القرار والعقول الاكاديمية والجامعية والخبراء وبالتالي تتحول الى اداة اساسية بين العقل والمقرر والمنفذ.

وبالرغم من معرفتنا بوجود اعداد كبيرة هي اقرب للمبالغة العددية من المستشارين بالقرب من مراكز القرار والوزارات ومؤسسات الدولة المختلفة ولكننا لم نجد ذلك التاثير المرجو منهم , حيث هناك عدم تفرقة بين معطيات المستشارين ومراكز الابحاث , فالمستشار يكتنز خبرة ودراية في موضوعة ما , وبناءا على خبرته

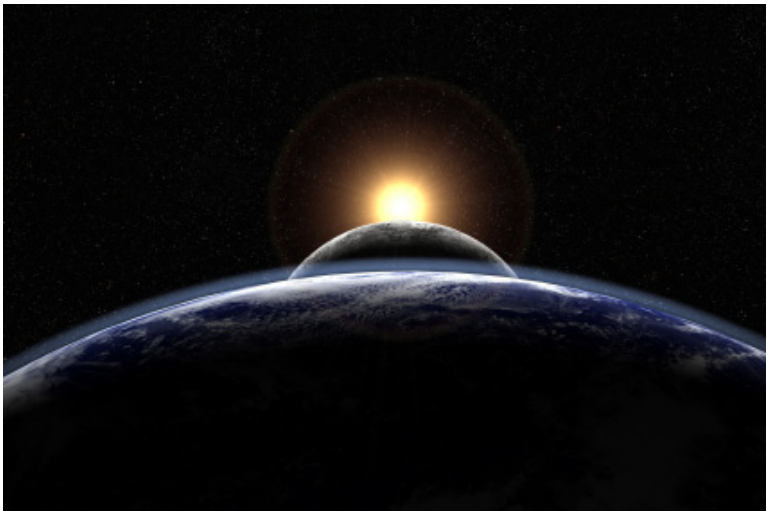

تناط له وضع بعض السياسات أو المقترحات أو الرؤى لصاحب القرار , اما المركز البحثي فانه يخضع الاولويات للظواهر والمشكلات كفريق عمل ووفق قيم علمية ومقاييس ميدانية معززة بالكم والتجربة والتحقق والثبات, وتحليل للمعطيات والمعلومات.

ان وجود تقاليد واعتمادات تاريخية للمشاورة السياسية ام الاقتصادية بين القطاع الحكومي وبين النخب العلمية غير موجود , ولا زال المسؤول يتعامل مع الازمات والظواهر باسلوب التكليف الشخصي ويعتمد على محاولة التجربة والخطأ , دون المرور بإخضاع ما يجري وجرى الى سلطان العلم ونتائجه , وعدم الوعي باهمية مراكز الابحاث , واحد الادلة على ذلك هو عدم وجود تخصيص لقطاع البحث والتطوير أو النشر أو الرعاية إلا ما ندر.

وللنهوض بهذا الواقع علينا اتخاذ سلسلة من الاجراءات :

- تخصيص نسبة من الموازنة سواء الاتحادية أم المحلية لقطاع البحث العلمي ومراكز الابحاث , كما هو معمول في البلدان

المتطورة علميا واقتصاديا والتي تخصص مبالغ طائلة لهذا الغرض , حيث ان معيار القوة للمرحلة القادمة في العالم هو المعرفة بشكل يسبق القوة الاقتصادية أو العسكرية.

- اعتماد مراكز الابحاث في تقويم الاداء الحكومي بمختلف اشكاله , بهدف الوصول الى اماكن الخلل والقصور والى مناطق القوة في السلوك الاداري والسياسي والاقتصادي وغير ذلك , وتزويد المسؤول الحكومي بحزمة من القياسات والاحصاءات الاجتماعية لتعينه في تقدير المواقف.
- رسم وتعزيز سياسة مجتمعية واضحة لمراكز البحث العلمي , فلا زال العلم ومصطلحاته تبدو غريبة أو وافدة أو غير ملائمة في الاستناد عليها وكأنها حالة كمالية أو ترفيهية.
- زج النتاجات العلمية لمراكز الابحاث بمستوياتها المؤسسية أم الجامعية , لتقليص الفجوة بين العلم وصاحب القرار أو المتحكم فيه أو الراسم له.

- وضع تشريعات ونظم تشجيعية لايقاف الهجرة الدائمة للعقل العراقي سواء كانت هجرته الشخصية أم هجرته المشاركية
- تشجيع ورعاية الاعلام العلمي , فلدينا ابطالنا في الرياضة والثقافة والفن والسياسية والتاريخ.... , ولكن هل لدينا ابطال علوم ؟

ولا يسعني إلا القول ان بلد اكتشف للعالم رموز المعرفة , ينمو ويتطور عندما يسود منطق العلم وثقافة سباق الزمن.

المهندسة سهى زكي الكفائي رئيسة مؤسسة جوهرة الرافدين

www.jawhart.org

تخفض تكلفة البناء بمعدلات أكثر من النصف: البيوت الخشبية.. منازل» كاجول» بمتانة تفوق الحديد

«تغلبوا على غلاء أسعار الحديد ومواد البناء بالمنازل الخشبية».. عنوان تناقلته منتديات الإنترنت لفكرة البناء باستخدام الخشب التي ينفذها المهندس المصري رأفت إبراهيم ببعض المدن الجديدة.

الانطباع الأول الذي أخذته عند قراءة الموضوع أنه «كلام منتديات» لا يمكن الوثوق به، لكن زيارة الموقع الذي يعمل به المهندس المصري بإحدى المدن الجديدة بمصر غيرت من رأيي تماما، لأجد نفسي في نهاية الزيارة ضاربا كفا على كف متسائلا: إذا كانت هذه الفكرة بالشكل الذي رأيته، لماذا نرضى لأنفسنا بأن نقع تحت رحمة محتكري الحديد ومواد البناء؟

لم يكن الوصول للمهندس رأفت بالأمر الصعب، فيكفي أن تقول مهندس المنازل الخشبية، لتجد أكثر من دليل يقودك إلى موقع عمله.

كانت الصورة الذهنية المطبوعة في الذهن قبل الذهاب هي تلك الصورة النمطية لمواقع العمل في الإنشاءات، والتي تتلخص مفرداتها في كميات من الحديد وأكوام الرمل والزلط، وعبوات الإسمنت، وعمال يخلطون هذه المواد مع بعضها لإنتاج الخرسانة، لكن ما إن تطأ قدمك أرض الموقع حتى تكتشف أن

الصورة مختلفة تماما.

فمفردات المشهد الجديد تتلخص عناصره في ألواح من الخشب، وأدوات لتقطيع الأخشاب، وانعكست طبيعة هذه العناصر على الصورة المكملة له وهم العمال، الذين كانوا يرتدون الملابس الشبابية «الكاجول».

العمال من جنس المبنى

رسم هذا المشهد -الذي صافح عيني فور زيارتي للموقع- ابتسامة ساخرة، لقطها المهندس رأفت، وقبل أن أحدثه عن مبرراتها، قال: «كل من يزور الموقع ترتسم على وجهة نفس الابتسامة، فعمالنا من جنس المبنى الذي نبنيه».

وأضاف: «إذا كانت الملابس (الكاجول) ترمز إلى الانطلاق والحيوية، فإن المنازل الخشبية تحقق نفس الهدف».

ووفقا لدراسات علمية نفسية، كان يحمل ملخصات لها في حقيبته، فإن الإقامة بهذه المنازل تشعر بالانطلاق والراحة النفسية، وذلك للخصائص التي يتمتع بها الخشب من حيث الرائحة الذكية، وترطيب الجو داخل الغرفة لخواصه المنظمة للرطوبة، كما أنه يتمتع بصفات المواد العازلة من حيث القدرة على امتصاص الأصوات.

ليست اختراعا

«ولكن لا يمكن التضحية بعوامل الأمان، في سبيل تحقيق الراحة النفسية».. كانت هذه الملاحظة ضرورية بعد أن أسهب المهندس رأفت في الإشادة بالمنزل الخشبي من الجانب النفسي.

غير أنه قبل أن يستفيض في الرد، قال

متحمسا: «نحن لا نأتي باختراع جديد، فهي فكرة موجودة منذ أكثر من 400 سنة بالخارج، بل استخدمت في منازل قديمة ومبان حكومية بمصر، وأنا أحاول فقط إحياءها بأساليب علمية متطورة تعلمتها في أمريكا».

ويحمل المهندس رأفت الرخصة الدولية للبناء من أمريكا، ويبني تلك المنازل وفقا للمعايير المعمول بها هناك، وهو ما يراه سببا كافيا لبث الطمأنينة في النفوس حيالها.

ويقول: «أنا أبني بمواصفات تجعل المنازل تتحمل أعتى الأعاصير وتساقط الثلوج، كما في أمريكا، فما بالكم

كيف تكون متانتها عندما تبنى في منطقة حماها الله من هذه الظروف البيئية».

الخشب الفنلندي

ويستخدم في عملية البناء الخشب الفنلندي الذي تتم معاملته بمواد عازلة من الصوف الزجاجي والجبس، ليكون كالحوائط الحاملة، ولكن بلا خرسانة.

ويعطي الخشب بهذه الطريقة متانة أكبر من الحديد، يبرهن عليها المهندس رأفت بالحريق الذي شب في مجلس الشورى المصري العام الماضي.

ويقول: «لولا أنه مبني بهذه الطريقة لكانت الكارثة أكبر».

ويوضح المهندس المصري الفرق بين المنازل الخشبية، وتلك التي تستخدم الحديد في حالة الحريق، مشيرا إلى أن حدوث انصهار للحديد في أي جزء من أجزاء المبنى بفعل الحرارة الشديدة قد يستدعي هدم المبنى كاملا لإعادة بنائه مرة أخرى.

أما الخشب المعالج بمواد غير قابلة

للحريق، فإن النيران لا تسبب تآكل الخشب، فهي فقط قد تشوه شكله، ومن ثم فإن علاجها بسيط، وهذا ما حدث في مجلس الشورى؛ حيث تم إصلاح أضرار الحريق في أربعة أشهر فقط.

منازل مرنة

وكما تتميز تلك المنازل في تعاملها مع الحرائق، فإنها متميزة -أيضا- وقت الزلازل، فإذا كانت الزلازل القوية وقت حدوثها تؤدي لانهيار المباني المسلحة كاملة، فإنها إن أثرت على المباني الخشبية فستكون في أجزاء بسيطة يمكن علاجها.

ويرجع المهندس رأفت ذلك إلى المرونة التي تتمتع بها هذه المباني، والتي تجعلها قادرة على امتصاص الصدمات.

وعن الفرق بينها وبين المنازل التقليدية في التشطيبات الداخلية والخارجية، فيشير إلى إمكانية طلاء حوائطها الداخلية بأي دهان يرغبه صاحب البيت، أما الواجهات الخارجية فيمكن التحكم فيها وبناؤها على الهيكل الخشبي، سواء بالطوب الملون أو الحراري أو أية خامات أخرى.

أما عن السباكة والكهرباء فهي مختلفة في الأسلوب المتبع؛ حيث تركب الوصلات الكهربائية الأرضية على جميع المفاتيح؛ مما يقلل من خطورة الكهرباء، أما السباكة فيتم تصميمها وفقا للنظام العالمي الذي يعتمد على التهوية للتخلص من الروائح الكريهة.

زبائني من القادرين

وبرغم كل هذه المزايا، فإن هذه المنازل أرخص تكلفة في بنائها من التقليدية بمعدل يزيد على النصف؛ حيث لا تزيد تكلفة بناء المتر شاملة التشطيب عن 600 جنيه.

لكن مع ذلك، فإن أكثر الفئات التي تطلب بناءها هي الفئات القادرة ماديا، والتي شاهدت منازل شبيهة عند زيارتها للدول الأوروبية، ويقول المهندس رأفت: «كنت أطمح أن أبني منازل الشباب في المشروعات القومية بهذه الطريقة، لكن اصطدمت بالثقافة العربية التي لا تزال ترفض هذا الشكل من الإسكان».

وأصابت هذه الثقافة المهندس رأفت ببعض الإحباط عندما بدأ عمله بمصر عائدا من أمريكا التي قضى بها أكثر من 20 عاما، لكنه مؤخرا بدأ يشعر بتقبل فكرة الإسكان بهذه المنازل، حتى إنه قام باستخدامها في بناء مسجد تسلمته وزارة الأوقاف المصرية.

ويؤكد أن المستقبل لهذه المنازل بعد تصنيف منطقة الشرق الأوسط، كمنطقة زلازل، وهو ما يتطلب من الحكومات العربية أن تهتم بزراعة الأشجار اللازمة لاستخدامها في البناء.

ويتوقع المهندس رأفت أن تنخفض تكلفة هذه المباني بمعدلات كبيرة إذا أنتجت الأخشاب محليا؛ حيث إنه يعتمد على أخشاب مستوردة.

وتحتاج هذه المباني إلى عمالة مدربة بمواصفات مختلفة، ويفضل خريجو الجامعات؛ لأنها تعتمد على الجانب الفني أكثر من العمل العضلي.

ويؤكد المهندس رأفت قدرته على تدريب شباب في هذا المجال، بحيث يستطيعون في زمن قياسي بناء منازل بنسبة 75%، وتكون النسبة المتبقية لأمور فنية تحتاج وجود مهندس متخصص.

حازم يونس- اسلام اون لاين.نت

محرر بصفحة نماء، ويمكنك التواصل معه عبر البريد الإلكتروني للنطاق namaa@iolteam.com

الإسكان الرخيص.. الحل في الألواح

في كثير من أمور حياتنا نبحث دائما عن الجديد.. يحدث ذلك مثلا في تعاملنا مع الأجهزة التكنولوجية، ولكن عندما يتعلق الأمر بالمسكن تقف تطلعاتنا نحو التجديد؛ حيث لا تزل الثقافة العربية ترفض المغامرة في هذه المساحة.

وكانت نتيجة ذلك أن قوالب البناء في عالمنا العربي ظلت متوقفة عند أشكال تقليدية، في حين أن العالم انفتح على أشكال أخرى تجمع بين رخص التكلفة والجودة، وفوق ذلك سرعة الإنجاز.

أحد هذه الأشكال هو ما تقدمه شركة «إنوفيدا» الألمانية، التي تبني بتقنية الألواح التي لا تحتاج إلى أساسات أسمنتية؛ وهي تقنية توفر 40% من التكلفة المستخدمة في المباني التقليدية.

وفي شرحه لهذه التقنية خلال حوار بجريدة الرياض السعودية نشر في 20 أبريل 2008، قال وائل الموجي شريك الشركة الألمانية في السعودية: إنها عبارة عن حوائط بلاستيكية مضغوطة، وجدرانها تملأ بالفوم الخرساني، وتحتاج إلى مصانع أو يتم استيرادها من ألمانيا.

بناء بدون أساسات

واستخدمت هذه التقنية في إنشاء مجمعات سكنية متوسطة في دولة فنزويلا لمساعدة ذوي الدخل المحدود بعد دراسات وأبحاث هندسية للتأكد من سلامتها وصلاحيتها، وأثبتت جدواها من حيث الجودة والمقاومة للأعاصير والحريق، لكنها لم تلق في عالمنا العربي الاهتمام الكافي حتى الآن، برغم أنها -كما أكد الموجي- تعطي حلولا ذكية لتنفيذ المشروعات الخيرية والاجتماعية، خاصة أن دراسات الجدوى تشير إلى أنه كلما زاد عدد وحدات المشروع قلت تكلفتها.

وتأتي التكلفة المنخفضة -كما أوضح الموجي- لأن المنازل التي تبنى بهذه التقنية لا تتطلب أساسات، وهي تستطيع أن تقاوم حوالي 50 طنا رأسيا، وحوالي طنين أفقيا، كما أثبتت جميع الأبحاث والاختبارات التي تمت عليها.

ومن العوامل الأخرى التي تسهم في خفض التكلفة أن هذه المباني لا تحتاج إلى أسقف في العملية الإنشائية، كما أنها تتميز بعدم الحاجة للأعمدة؛ لأن المبنى يبلغ ارتفاعه 12مترا؛ وهذا يدل على مدى القوة والتحمل.

تساؤلات مردود عليها

وتثير هذه التقنية كثيرا من التساؤلات حول عوامل الأمان بها، وكيفية توصيل المرافق للمنازل، ومدى تقبلها لإجراء التشطيبات الداخلية؛ وهي أمور حرص الموجي على توضيحها في الحوار.

فعن عوامل الأمان، أكد أن تقنية الألواح اجتازت اختبارات الحريق بنجاح؛ حيث وصلت خلال أحدها إلى 950 درجة مئوية لمدة 30 دقيقة دون احتراق، كما أنها ضد الماء؛ فعندما يتم دمج الألواح معا باستخدام مواد الربط الخاصة «بإنوفيدا» فإنها تشكل قالبا ضد الماء والذي يشبه هيكل القارب، كما تعتبر الألواح مقاومة للتأثيرات الضارة للطحالب ومبيدات الفطريات، وهي تستطيع أيضا مقاومة الرياح إلى حوالي 300 كيلومتر في الساعة.

أما عن التشطيبات، فقد أشار الموجي إلى إمكانية تغطية الألواح بمواد أخرى، سواء من الداخل أو من الخارج، ويتم التعامل معها كالتعامل مع مواد البناء

التقليدية؛ فهي تقبل الدهان، وكذلك لصق السيراميك والرخام والحجر.
ويمكن -أيضا- توصيل المياه والكهرباء إليها؛ حيث يتم بناء كل حائط بلوحين بينهما فراغ لوضع أنابيب المياه والكهرباء، كما يمكن استعمال المسامير في الجدران، ولكن من الأفضل استخدام «القلاووظ».
مقاومة تغيرات الزمن:
وإذا كانت المنازل العادية يحدث تغيير بواجهتها بعد مرور ثلاث أو أربع سنوات، فإن الأمر مختلف مع هذه التقنية كما أكد الموجي؛ فالألواح بها
مواد تقاوم كل أنواع الطقس والظروف البيئية بما يحميها بدرجة 100% من حدوث التشوهات على مر الزمن.

والمثير بها -أيضا- أنه من الممكن تفكيك هذه الألواح ونصبها في مواضع جديدة حسب الرغبة، كما أن لديها عزلا حراريا يجعلها لا تتجاوز قيمة درجة حرارة المنازل العادية.
ويختلف الوقت المطلوب لإقامة منزل مشيد بهذه الطريقة، وفقا لحجم المنزل، ويشير الموجي في هذا الصدد إلى أن بناء منزل مساحته 35 مترا مربعا يأخذ يوما واحدا للبناء، وتزيد المدة إلى يومين مع المنزل الذي مساحته 65 مترا مربعا، وترتفع إلى عشرة أيام مع المنازل التي مساحتها 420 مترا مربعا.
وفي كل هذه المساحات يؤكد الموجي أن هناك إمكانية لبناء أربعة طوابق في كل مبنى.

نطاق نماء المصدر: اسلام اون لاين.نت

مستقبل العمل الإنساني بين الغنى والاحتراف وقلّة التكيّف

المنظمات تخفض أنشطتها في مواجهة الفساد والأزمة المالية

إعداد: صباح جاسم

شبكة النبأ: في المستقبل غير البعيد، لنقل بعد حوالي ١٥ عاماً ربما، وهو الوقت الذي يتوقع أن تتضاعف فيه آثار تغير المناخ عشر مرات، سيأتي اليوم الذي سيضطر فيه المجتمع الإنساني لتوفير الماء والغذاء لملايين الأشخاص المتضررين من الجفاف في إفريقيا، والاستجابة لاحتياجات بضع الاف من المتأثرين بإعصار في آسيا، والتعامل مع كارثة «هايتي» مرة أخرى – كلها في الوقت ذاته.

وبموازاة ذلك أفاد تقييم لنظام المساعدات الإنسانية الطارئة يعتبر الأشمل حتى الآن أنه بالرغم من تحسن صناعة المساعدات الإنسانية الطارئة إلا أن عليها بذل المزيد من الجهد من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب.

وفي غضون ذلك أفاد خبراء جمع التبرعات في ثلاثة من أكبر المنظمات غير الحكومية في العالم وهي منظمة أوكسفام البريطانية ومنظمة إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة ومنظمة وورلد فيجن- الولايات المتحدة أن نمو البرامج سيتباطأ في عام 2009 نتيجة للضغوط المالية.

وفي ظل هذا الاحتمال القاتم، تساءل راندولف كينت، مدير برنامج المستقبل الإنساني في جامعة كينغز كوليدج بلندن والمشارك في كتابة «الآفاق الإنسانية: دليل الممارسين للمستقبل»، قائلاً: «هل نتوقع أن يتمكن المجتمع الإنساني من التأقلم مع كل هذه المتطلبات؟». ويرد الدليل على هذا التساؤل مشيراً إلى أن التعامل مع كل هذه المتطلبات في نفس الوقت لن يكون ممكناً ما لم يُعِد المجتمع

الإنساني خلق نفسه من جديد. غير أن التغير قد بدأ بالفعل وأصبحت الآراء القديمة المتداولة حول كيفية التعامل مع الكوارث تواجه تحدياً كبيراً، حيث أشار الدليل إلى أن «الأنشطة الإنسانية لم تعد مقتصرة على الاستجابة المباشرة للطوارئ والتعافي في مرحلة ما بعد النزاع».

كما أن المجتمع الإنساني حاول على مدى فترة من الزمن معالجة «أسباب ونتائج الكوارث مما أدى إلى زيادة عدد التدخلات الإنسانية التي أصبحت تبدو أكثر فأكثر كأنها أنشطة تنموية تقليدية».

وقد توقع كينت والكاتب المشارك في الدليل، بيتر ووكر من مركز فينشتاين الدولي بجامعة تافتس بالولايات المتحدة، ظهور «نزعة إنسانية جديدة» ستتوسع فيها الأجندة الإنسانية لتشمل شؤون الحكم وسبل العيش والأمن والحماية الاجتماعية وغيرها من الأنشطة التنموية. وسيصبح معالجة الضعف وقابلية التعرض للضرر محور التركيز الأساسي.

كما يتوقع الدليل أن تصبح حكومات البلدان النامية، لاسيما في آسيا، أكثر انخراطاً في البرامج القومية للحماية الاجتماعية والسعي للحصول على الدعم المفتوح.

وقال ووكر أن المنظمات الإنسانية المحلية ستتمكن في هذا السياق «من النمو في حين ستضطر المنظمات الدولية لتصبح أكثر استعداداً لاتباع قيادة فروعها المحلية».

من جهته، أفاد بول هارفي، وهو مستشار مساعدات إنسانية، أنه يتوقع عودة ظهور سيادة الدولة في التصدي للكوارث. وأشار إلى أنه على مدى السنوات تحول تدفق المساعدات الإنسانية لحكومات البلدان النامية إلى المنظمات الإنسانية. غير أن «الأموال بدأت مؤخراً تتدفق إلى الحكومات مباشرة مع ظهور دول مثل إندونيسيا والهند والصين قادرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية».

كما اقترح الدليل أن يتم إنشاء منظمة إنسانية جديدة ثلاثية الأطراف، يتم تكريس أحد أطرافها لتقديم المساعدات

غير المنحازة والنزيهة إلى جميع المناطق المتأثرة بالصراع، في حين يتكفل الطرف الآخر بتقديم المساعدات الإنمائية في مناطق من العالم حيث ينتشر الفقر مع وجود دولة مستقرة أما الطرف الثالث فيركز على الدول غير المستقرة والهشة المعرضة للكوارث والأزمات.

ماذا تحتاج المنظمات الإنسانية للتكيف؟

سؤال سألته شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) لووكر الذي أجاب عنه قائلاً: «هناك أمران... أهمهما أن تصبح أكثر وعياً بالسياق المحيط بها وأن تعتمد أكثر على الدلائل والوقائع بدل الروايات. لقد شهدنا فيما قبل انجرافاً نحو المبالغة في القلق من المساءلة المالية والاهتمام الشديد بتنفيذ العقود الحكومية والوفاء بالمعايير الداخلية. كل هذا يحتاج إلى أن يتوازن مع تعزيز أكبر للواقع المحلي مما يعني منح المزيد من السلطة للمؤسسات في الميدان».

يجب أن تصبح الأمم المتحدة مسؤولة بشكل أكبر عن وضع المقاييس والتنسيق والتسهيل والتحفيز على الابتكار وأن تدافع بشكل فعال ونشيط عن إمكانية الاستضعاف والقابلية للضرر في المستقبل والحلول المقترحة لذلك

وأضاف: «أما الأمر الثاني يتمثل في أنه في كثير من الأماكن، كما هو الحال مع نظام الأمان في إثيوبيا، سينبغي على المنظمات الإنسانية أن تختار بين أن تكون طرفاً مستقلاً في حالات الطوارئ أو شريكاً طويل الأمد للأنظمة الحكومية في تقديم الرعاية الاجتماعية. فالأمر لا يتعلق هنا بالخطأ والصواب، فكلا الخيارين مشروع، ولكن كل منهما يستدعي نوعاً مختلفاً جداً من المنظمات».

وأشار كينت إلى ستة أفكار مفيدة للمنظمات:

1. أن تصبح أكثر توقعاً لما قد يحدث حتى تحتاج لوقت أقل في التخطيط
2. أن تصبح أكثر تكيفاً ومرونة
3. أن تفكر في التعاون مع العلماء والأكاديميين من أجل تحسين القدرات التحليلية وتوسيع نطاق فهم تعقيدات المجتمعات المحلية والحصول على منظور جديد

للسيناريوهات المحتملة في المستقبل

4. أن تنخرط في المزيد من التعاون مع قطاع الشركات والمؤسسة العسكرية. «فالجيش يمضي 90 بالمائة من الوقت في التحليلات الاستراتيجية».

5. أن تواكب الابتكارات مثل ابتكار بلامبي نت Plumpy›nut ، وهو الغذاء العلاجي الجاهز للاستخدام الذي أحدث ثورة في معالجة سوء التغذية الحاد لدى الأطفال.

6. أن تتميز بالمزيد من القيادة الاستراتيجية مع تبني رؤية واضحة. وأشار كينت إلى أن المجتمع الإنساني انتقل من المناهج «الأخلاقية المرتكزة على الدعوة» إلى المرتكزة على الإدارة. لقد حان الوقت للعودة إلى الدعوة وامتلاك رؤية محددة.

العمل الإنساني يحصل على درجة «-B»

وأفاد تقييم لنظام المساعدات الإنسانية الطارئة يعتبر الأشمل حتى الآن أنه بالرغم من تحسن صناعة المساعدات الإنسانية الطارئة إلا أن عليها بذل المزيد من الجهد من أجل الوصول إلى المستوى المطلوب.

وقد ركز المقيّمون من شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني ALNAP على تقييم مدى نجاح الجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في التنسيق فيما بينها والاستجابة للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وقد شمل التقييم مقابلات مع المئات من عمال الإغاثة وتحاليل للبيانات المالية ولتقييمات المنظمات.

فعلى خلاف التقييمات السابقة المشتركة بين الوكالات التي تناولت الاستجابة الإنسانية لحالات طوارئ فردية مثل التقييم المشترك للمساعدات الإنسانية الطارئة لرواندا والتقييم المشترك للتسونامي، أفادت شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني أن الوقت قد حان لتقييم نقاط

القوة والضعف في المجال الإنساني ككل وتحليلها لتحديد التوجهات المستقبلية. وفي هذا السياق، أوضح مدير الشبكة، جون ميتشل لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، أنه «ليس من الممكن [مثلاً] التأكد من أداء النظام الصحي على المستوى القومي في دولة ما من خلال مراجعة مجموعة من المستشفيات فقط...نحن بحاجة إلى مراجعة شاملة لنظام المساعدات الإنسانية الذي أصبح أكبر وأكثر تشعباً على مدى السنوات العشرين الماضية. فقد أصبح القطاع [محكوماً بشكل أكبر بالأجندات السياسية] ويخضع للمزيد من التدقيق الإعلامي. ولكن من حيث المبدأ، هناك اتفاق على أن أسلوب تقديم المعونات يجب أن يكون أكثر تماسكاً». وتمثلت المفاجأة الأولى بالنسبة للمقيِّمين في كون النظام يتحسن في الواقع، حسب ميتشل. فقد رسم التقييم المشترك للمساعدات الإنسانية الطارئة لرواندا صورة قبيحة للمساعدات غير الفعالة التي تفتقر للتنسيق، بينما قدم التقييم المشترك للتسونامي مثالاً على تغطية المنافسة بين وكالات على مبدأ التعاون.

وأظهر التحليل الأخير أن المساعدات الإنسانية أصبحت بشكل عام «أكثر كفاءة وأفضل تنسيقاً وتوقيتاً»، حسب ميتشل، حيث ساهم نظام المجموعات التنسيقية، بالرغم من كونه أبعد ما يكون عن الكمال، في تحسين الاستجابة الإنسانية. كما ساهم صندوق الأمم المتحدة المركزي للطوارئ في تسريع وتيرة التمويل للمرحلة الأولى بعد وقوع الكارثة، حسب شبكة التعلم النشط للمساءلة والأداء في مجال العمل الإنساني. وأضاف ميتشل أن «هناك المزيد من المال الذي يتم توزيعه بشكل أكثر عدلاً [بين كل القطاعات]».

كما أن الموظفين الإنسانيين أصبحوا في الغالب أكثر تدريباً واحترافاً بالرغم من أن هذا الجانب لا يزال بحاجة إلى تحسين كما أن وتيرة التغيير ما زالت سريعة جداً. وأفاد التقرير أيضاً أن المساءلة أمام المستفيدين آخذة في التحسن.

وأخيراً، لا زال القطاع يواصل الابتكار، من خلال اعتماد تكنولوجيا جديدة مثلاً وتغيير مناهج الاستجابة مثل اعتماد العلاجات المجتمعية لمعالجة سوء التغذية الحاد أو تغيير عقليات الحكومات كالاستعداد للكوارث عن طريق التأمين ضد الأحوال الجوية.

ولكن لا تزال هناك العديد من أوجه القصور التي لا بد من مخاطبتها، حيث يستمر إهمال عدد من القطاعات الإنسانية عاماً بعد عام، من بينها الحماية والتعافي المبكر والتأهب لحالات الطوارئ والحد من مخاطر الكوارث، حسب المشاركين في التقييم.

وبالرغم من أن بعض المنظمات تقوم باستطلاعات للحصول على آراء المستفيدين منها، إلا أنها لا تعمل بالضرورة بناءً عليها، حسب التقييم. كما ينصب التركيز عند تقييم برنامج ما على نقاط القوة والضعف في المساعدات المقدمة بدلاً من التركيز على مدى الاستجابة للاحتياجات، حيث أفاد ميتشل أنه «لم يتم بعد وضع طريقة واضحة لتحديد الاحتياجات غير الملباة».

منظمات الإغاثة وضرورة العمل في المناطق الحضرية

كم من الأشخاص يعيشون في الأحياء الفقيرة والعشوائية؟ كيف تحدد مواقع العيادات الصحية أو مصادر توفير المياه في هذه الأحياء؟ ستحتاج منظمات الإغاثة للإجابة على هذه الأسئلة وغيرها في ظل تزايد استقرار المزيد من المستضعفين في بحر من الأكواخ بضواحي المدن عبر العالم خلال السنوات

الخمس القادمة، وفقاً لتقرير حديث.
ويعتبر تقرير «الآفاق الإنسانية: دليل الممارسين للمستقبل»، الصادر عن برنامج المستقبل الإنساني بجامعة كينغز كوليدج بلندن ومركز فينشتاين الدولي بجامعة تافتس بالولايات المتحدة، واحداً من تقريرين جديدين يروجان لضرورة وضع برامج كفيلة بتقليص الاستضعاف والقابلية للتضرر في المستوطنات الحضرية.
أما التقرير الثاني فيتمثل في تقرير التنمية لعام 2010 الصادر عن البنك الدولي.
وجاء في تقرير البنك الدولي أن «إحصائيات صندوق الأمم المتحدة للسكان تشير إلى أن نصف سكان العالم يعيشون في المدن. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المدن إلى 70 بالمائة بحدود عام 2050. وأضاف أنه «سيكون 95 بالمائة من سكان الحواضر، الذين يزدادون بمعدل 5 مليون ساكن جديد شهرياً، في الدول النامية حيث ستنمو المدن الصغيرة بسرعة قصوى».
وقد تركزت معظم الجهود الإنسانية في السابق على تنمية المناطق القروية دون إعطاء أهمية لاحتياجات سكان المدن. ويعيش حوالي 810 ملايين شخص في الأحياء الفقيرة بالمدن ويعانون فيها من شدة الازدحام وعدم أمان المباني وانجراف الأراضي والفيضانات وسوء الصرف الصحي وضعف التغذية والصحة.
وأفاد التقرير أن التحول إلى البرامج الحضرية «سيتسبب في تسارع التوجه القائم داخل النظام الإنساني الذي تقوم المنظمات الإنسانية بموجبه بتقليص المساعدات العينية وتقديم المزيد من المساعدات المالية» لبناء المرونة والقدرة على التكيف.
وباستثناء الاستعداد للزلازل في المناطق الحضرية، لم تركز المنظمات الإنسانية بعد على الاستجابة للطوارئ في المراكز الحضرية. ويقدم كاتبا التقرير نصائح للمنظمات الإنسانية حول هذا الموضوع وهي:
1. يجب أن تتحول البرامج من التركيز على المناطق القروية، إذ يجب أن تعمل المنظمات الإنسانية الآن على الوصول إلى القائمين على التخطيط الحضري لمساعدتهم على وضع البرامج الحضرية الفعالة.
2. بناء قاعدة معلومات لتحديد الفوارق بين البرامج الحضرية والقروية.
3. إعادة تحديد أكثر الجماعات عرضة للخطر وإعطائها الأولوية.
4. استخدام التكنولوجيا مثل المعاملات البنكية بواسطة الهواتف المحمولة وتقديم القروض الصغيرة لتوفير المساعدات في إطار حضري.

5. ضمان خلق روابط أفضل بين السلطات في المدن الكبرى والمدن الصغرى وتعزيز نظام تقديم المساعدات.

كما يقوم تقرير البنك الدولي بالنظر في تأثير تغير المناخ على سكان المناطق الحضرية، حيث أن «المناطق الساحلية المنخفضة الارتفاع والمعرضة للخطر بسبب ارتفاع مستويات البحر موطن لحوالي 600 مليون شخص في العالم، و15 مدينة من كبريات مدن العالم البالغ عددها 20 مدينة».

المنظمات تخفض أنشطتها في مواجهة الأزمة المالية

وتقوم بعض أكبر المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني والتنموي حالياً بتقليص عدد موظفيها أو مراجعة برامجها لعام 2009 مع انكماش مواردها بسبب الأزمة المالية العالمية.

وقد أفاد خبراء جمع التبرعات في ثلاثة من أكبر المنظمات غير الحكومية في العالم وهي منظمة أوكسفام البريطانية ومنظمة إنقاذ الطفولة - المملكة المتحدة

ومنظمة وورلـد فيجن- الـولايـات المتحدة أن نمو البرامج سيتباطأ في عام 2009 نتيجة للضغوط المالية.

وفي تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، قال جون شو مدير التمويل ونظم المعلومات في منظمة أوكسفام البريطانية أن «النمو الذي افترضناه عندما قمنا بوضع الخطط منذ عام مضى لم يتحقق».

وكانت أوكسفام قد وضعت تصورات لنمو مقداره 5 إلى 6 بالمائة خلال عام 2009-2010 ولكنها قامت الآن بمراجعة تلك النسبة وتعديلها إلى صفر بالمائة.

بدورها، قالت تانيا ستيلي، مديرة التبرعات في منظمة إنقاذ الطفولة في لندن، أن بعض أكبر التخفيضات في التمويل تأتي من الشركات المانحة في القطاع المالي، مضيفة أن «انخفاض التمويل المقدم من الشركات بدأ منذ ستة إلى تسعة أشهر».

وأردفت أن «قطاعات البنوك الاستثمارية والخدمات المالية كانوا كرماء جداً في الماضي، ولكننا نعرف أن العام المالي القادم 2009 سيكون صعباً عليهم. كما نتوقع أن يكون التمويل المقدم منهم في أقل الحدود ومن المحتمل أن يتضاءل مع دخول عام 2009».

من جهته، قال روبرت زاتشريتز، مدير الدعوة والعلاقات الحكومية في منظمة وورلد فيجن لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) من العاصمة الأمريكية واشنطن: «لن يكون نمو التمويل المقدم من الشركات كبيراً ولذلك لن نقوم بزيادة عدد برامجنا كما كنا نود أن نفعل».

ونتيجة لذلك لن تتمكن منظمات غير حكومية مثل إنقاذ الطفولة من القيام باستثمارات كبيرة في البرامج القائمة أو البرامج الجديدة كما كانت تأمل.

وتقوم منظمات الإغاثة بكل ما تستطيع لمنع تأثير الانخفاض في التمويل على المستفيدين، حيث قال جون شو من منظمة أوكسفام: «نحن نحاول خفض المصروفات في مجال الدعم وليس في تكاليف البرامج». وقد قدر شو نسبة

الخفض بما يتراوح بين 10 و15 بالمائة من المصروفات المتغيرة بما في ذلك موظفي المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية لخلق عمليات فعالة من حيث التكلفة».
وعلى الرغم من أن الجميع اتفقوا على إمكانية الحصول على أموال جديدة في حال حدثت أزمة في الأشهر القادمة إلا أن تانيا ستيلي من منظمة إنقاذ الطفولة أبدت قلقاً من احتمالية أن تتأثر بعض الأزمات المزمنة والمهملة كما هو الحال في جنوب السودان.
كما تخشى منظمة وورلد فيجن من أن يتعرض المستفيدون من برامج القروض الصغيرة على وجه الخصوص كالفلاحين الفقراء الذين يتلقون قروضاً لشراء المعدات والبذور والأسمدة لضربة موجعة. وقد أشار زاتشريتز إلى أن «الكثير من ذلك يعتمد على الحصول على قروض من البنوك وهو ما سيكون تحدٍ حقيقي في المستقبل القريب»، مضيفاً أن «خسارة هذه القروض يعتبر مشكلة كبيرة لمزارعي العالم الفقراء».
ومنظمة وورلد فيجن أكبر منظمة دولية إنسانية غير ربحية في العالم حيث يبلغ تمويلها السنوي 2.4 مليار دولار. ويأتي 30 بالمائة من قيمة هذا التمويل المقدم لفرعها في الولايات المتحدة من الحكومة الأمريكية و30 بالمائة من المؤسسات و40 بالمائة من تبرعات الأفراد والشركات.
وتحاول المنظمات غير الحكومية ابتكار طرق جديدة للخروج من الضائقة المالية. فبعض المنظمات كأوكسفام تستهدف زيادة التمويل من المؤسسات المانحة والتي ينظر إليها كمصادر أكثر ثباتاً على المدى الطويل.

أما منظمة إنقاذ الطفولة فتحاول استخلاص المزيد من التمويل من الأفراد الأثرياء، حيث قالت تانيا ستيلي: «ستكون هناك سوقاً تنافسية ولكنني لا أستطيع أن أُصدق أننا لن نحقق نمواً في فترة الأربع إلى الست سنوات القادمة».

وعلى الرغم من انخفاض تمويل الشركات إلا أن عمليات تسريح العمالة تقدم فرصة للعمالة الزائدة في قطاع الشركات للتطوع في المنظمات غير الربحية بحيث يسخروا مهاراتهم في عمل خيري. وأضافت ستيلي أنه «على الرغم من تضاؤل أموال الشركات إلا أن ذلك لا يعني أن العلاقة مع تلك الشركات يجب أن تنتهي».

وتأمل ستيلي في أن الانخفاض في تكاليف الدعاية التليفزيونية- وهي أحد آثار أزمة الائتمان العالمية- سيمكن المنظمات الإنسانية كإنقاذ الطفولة الآن وبصورة أفضل من تحمل نفقات إدارة حملات تليفزيونية تسويقية مباشرة.

ولكن بصفة عامة فإن العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني والتنموي قد خفضت من خططها لجمع التبرعات. وقال جون شو من أوكسفام أنه لو وضعت منظمات الإغاثة خططاً مستقبلية فإنه من غير المتوقع أن يحدث تراجعاً في أنشطتها. وأضاف قائلاً: «لقد راجعنا خططنا خلال الستة أشهر الماضية، وإذا كان علينا أن نقوم باتخاذ قرارات غير محسوبة فإنها لن تكون بنفس فاعلية قراراتنا لو خططنا للمستقبل».

ومع ذلك، هناك بعض الدلائل المشجعة في ظل حالة عدم اليقين السائدة، حيث قالت ستيلي: «تقوم المؤسسات المانحة الرئيسية مثل وزارة التنمية الدولية البريطانية أو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتبني تصورات طويلة الأجل. ونحن لا نرى أي مؤشرات عاجلة تدل على أنهم سينسحبون».

وطبقاً لما ذكره روبرت زاتشريتز من وورلد فيجن فإن تمويل الحكومة الأمريكية سيبقى على نفس المستوى الذي كان عليه في عام 2008، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها أن دورة التمويل تبدأ من أكتوبر/تشرين الأول 2008 إلى نهاية سبتمبر/أيلول 2009، وأنه عام الانتخابات، كما أن الكونجرس قد وافق على قرار

يقضي بالحفاظ على ثبات التمويل الحكومي الأمريكي.
ولكن جون شو أفاد أنه من المبكر القول بأن تلك الاستراتيجية سوف تدوم «وفي نهاية الأمر فإن التمويل الحكومي سيتوقف على محاولة الحكومات تحقيق التوازن بين موازناتها وسياساتها، ولذلك فإنه من المبكر جداً التكهن بالنتائج ولكن التعهدات التي قُطِعَت حتى الآن تبشر بالخير».

تحديات القضاء على الفساد في مجال العمل الإنساني

وحث تقرير جديد الوكالات الإنسانية على تكثيف الجهود والتعاون لتقليص مختلف أنواع الفساد الذي من شأنه عرقلة سير عملية توصيل المساعدات الإنسانية وتشويه سمعة المؤسسات الإنسانية القائمة على هذه العملية.

وجاء في هذا التقرير، الصادر عن منظمة الشفافية الدولية Transparency International ومركز فينستاين الدولي Feinstein International Center وجامعة تافتس Tufts University ومجموعة السياسة الإنسانية بالمعهد البريطاني لتنمية ما وراء البحار the Humanitarian Policy Group at the UK's Overseas Development Institute، تحت عنوان مكافحة الفساد في مجال المساعدات الإنسانية أن «المجتمع الدولي مطالب ببذل ما يلزم من جهود لمكافحة الفساد وتقليص المخاطر المرتبطة به».

كما أشار هذا التقرير الذي ارتكز على أبحاث شملت سبع منظمات غير حكومية دولية رئيسية إلى أن هناك «القليل فقط من الإدراك بمدى الفساد المتفشي في مجال المساعدات الإنسانية وبالعواقب الناجمة عنه، والقليل فقط أيضا من المعلومات المشتركة حول

طرق مكافحة الفساد في حالات الطوارئ باستثناء بعض الممارسات القياسية النادرة بالإضافة إلى اعتبار الحديث في هذا الموضوع من المحظورات والشعور بالإحراج في مواجهة هذه الظاهرة بشكل علني».

ويوضح التقرير أن الممارسات الفاسدة، على خلاف الاعتقاد السائد، تمتد إلى ما وراء الاختلاسات المالية لتشمل العديد من مظاهر «سوء استغلال النفوذ والسلطة» مثل المحاباة والمحسوبية و «الاستغلال الجنسي والإكراه والترهيب الذي يتعرض له الموظفون الإنسانيون أو المستفيدون من المساعدات الإنسانية بهدف تحقيق مآرب سياسية أو اجتماعية أو تغيير نتائج تقييم معين أو تحويل عملية الاستهداف أو التسجيل لصالح مجموعة معينة أو تحويل المساعدات إلى مجموعات غير مستهدفة أصلا».

وأكد التقرير على أن العمل الإنساني يعاني من ضعف خاص أمام الفساد بسبب محيطه الخاص وطبيعته المجتمع الدولي مطالب ببذل ما يلزم من جهود لمكافحة الفساد وتقليص المخاطر المرتبطة به

الفريدة. حيث يتحتم عليه سرعة الأداء والإنفاق في الوقت الذي تكون فيه «البنيات التحتية العادية سواء منها اللوجستية أو الإدارية أو القانونية أو المالية قد تعرضت لأضرار كبيرة أو لدمار كلي».

وأشار التقرير إلى أنه «قد يكون هناك في بعض الأحيان تغيير سريع ومتواصل للموظفين المسؤولين عن الإشراف على سير العملية الإنسانية بحيث لا يبقى منهم سوى القليل فقط الذي يستمر على الأرض لمدة كافية لتكوين فكرة واضحة وفعالة عن بيئة العمل تمكنهم من تخفيف بعض المخاطر المرتبطة بالفساد».

وتخطط منظمة الشفافية الدولية، بناء على البحث الذي قام عليه التقرير، لإصدار كتيب خاص «بالممارسات السليمة» خلال عام 2009. كما أوصى التقرير نفسه الوكالات الإنسانية باتخاذ عدد من الإجراءات لمكافحة الفساد تتمثل في تشجيع الموظفين على مناقشة ظاهرة الفساد وتبليغهم عن حالات حدوثها، وإدراج موضوع الفساد في برامج التدريب واستراتيجيات الاستعداد للطوارئ وخفض الأخطار، وضمان تطبيق السياسات الخاصة بالفساد في المكاتب الميدانية وتكييفها مع بيئة الطوارئ، وتشجيع شفافية المعلومات ومراقبة البرامج والتعاون بين الوكالات.

ISLAMIC TOURISM MEDIA

Islamic Tourism Media

www.islamictourism.com

وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان
رابطة المبرات العراقية
مبرة لخدمة المبرات
هل تحب الإسهام في تبيان أية مشكلة خدمية يعاني منها أبناء منطقتك؟
اذن اضغط هنا وشارك معنا في اكبر حملة تطوعية يشهدها العراق
English
شهادات تقديرية
صفحة البداية
من نحن؟
اتصل بنا
شبكة المبرات
التطوع
التمويل
مؤتمر وزاري لبحث احتياجات العراقيين الصحية في دول الجوار يبدأ اعماله في دمشق
2007/07/30
دمشق 29 /7 (كونا) اعرب السيد الاقليمي لمنظمة الصحة العالمية لاقليم شرق المتوسط الدكتور حسن الحراثي هنا اليوم عن القلق البالغ ازاء تدهور الأوضاع الأمنية في العراق وتأثيرها السلبي على الصحة...
ماذا نقدم؟
مواقع البر
حقائق وارقام
المقالات
مبرات عراقية
بنك المقترحات
نحاسات استفتائية
تجارب وقصص
اضف مبرتك
التبرع للخير
فيديو
السوق الخيري
على النت
قريبا
يعود ريعه تخصيصا لصالح رعاية الأيتام في العراق
نقدم خدماتنا مجانا لكافة الجمعيات الخيرية العراقية
رابطة المبرات تناشد الحكومة عدم اغفال دور الجمعيات الأهلية لتوفير الخدمات وتشغيل العاطلين
31-07-2007
تخصيص ثلاثة ترليونات دينار لتنمية الأقاليم وتوفير الخدمات
31-07-2007
مقوضية اللاجئين ومنظمة اليونسيف تتفقان غداة مشتركة لإعادة الأطفال العراقيين الى المدارس
31-07-2007
مئون دينار لذوي شهداء الانتخابات
الاتحادات تشقق بريطانيا وتوليات المتحدة لمواجهتها مشكلة النازحين العراقيين
30-07-2007
تشغيل أكثر من 300 ألف عاطل في المحافظات
30-07-2007
خمسة مليارات دولار لتشغيل الشباب العاطل
30-07-2007
تشاطات لسابق الزمن للجمعيات الخيرية في كربلاء: واحدة منها تقيم
سأكتفل يتيما فعل ستكتفل أنت؟
كيف نصنع النجوم؟
للمهتمين بمكافحة الفقر
للمهتمين برعاية المعاقين
للمهتمين برعاية وتوفير العلاج للمرضى
للمهتمين برعاية الأطفال وحمايتهم
للمهتمين برعاية الأيتام